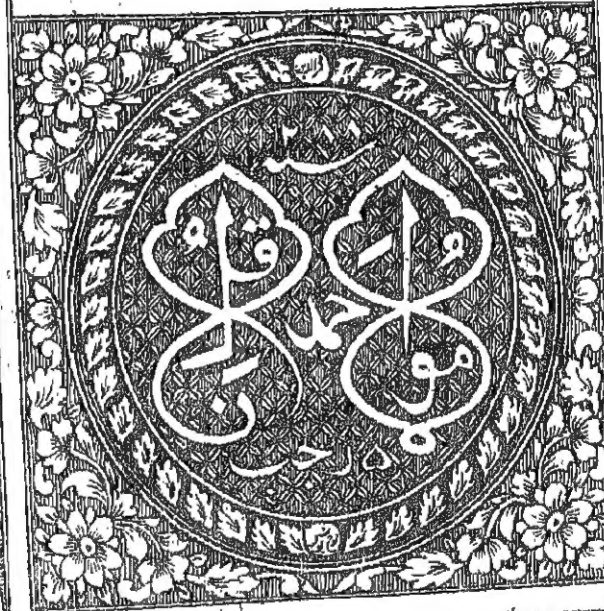


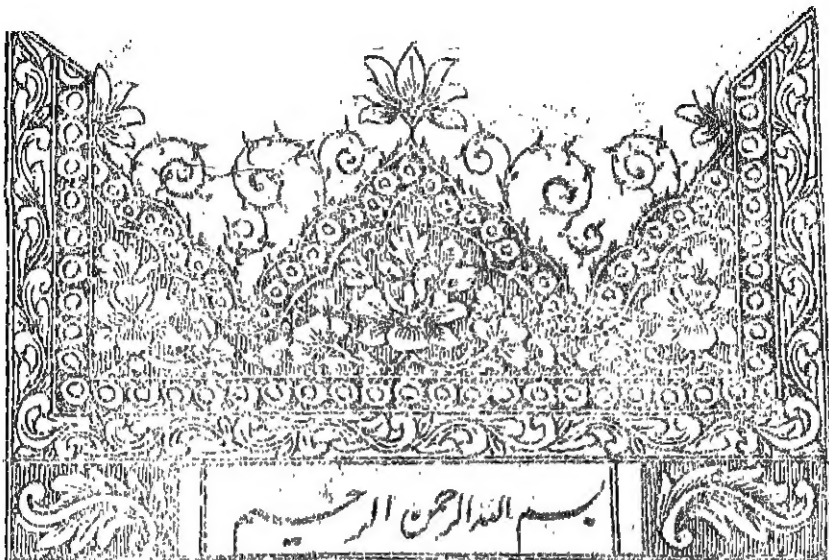
وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

بَابُ سِقْطَابِ رِغْمِ مَنْطِقِ مِنْ تَقْطِيفِ بَحَابِ نَيْغَمًا مَوْلَانَا قُلُوبُ عَلِيٍّ أَسْرَرُوا



بِسْمِ اللَّهِ فَاصِلُ فَرْقِ الْحُرُوفِ بِسْمِ كَارِهِ جَبَانِ مُحَمَّدِ بْنِ زَاخَانَ غُفْرَانِ الرَّحْمَنِ

مَطْبَعُ وَدَاعِ مَسْطُوعِ
دَرْجَةُ سَلَامَةِ مِيرْزَا حَسَنِ



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله على ما عتقنا على من عارف الافاضل شكري الكافي على منعت بعلني من بره القوي
 وصلوة وسلاما على منيكيا لنبي محمد مثل الافاضل في مثل الاماثل على آله وذريته المنصورين بحسين شامس
 واكرم خصائل الاماثل فلما كانت القوي اذ تمتاز في مشقة على الايج من العوض الا عارف
 ومع هذا العرفان الزمان بانفون في انما كانت غلبة وشبه في علقته بجليها ما يشهد بالافاق وبمزي
 الغرض حتى تيسر لهم جميعها بالانفوس وكلهم ان جباري بيان الواقع يكون الله الحكيم الواسع وهو الولي
 الامام حسين عليه السلام في حجة الكبرياء من اجل الله المجدد فقهه اوجبا على ما تقدر في كتب القوي وهو
 محدثا اختيارا لاختياره على الاستغناء على عدد الجور في نفسه وانما اختياره لاختياره ليعلم على تيق
 انتم تيقه وكذا يرب السامع الى ما شاع من المذنب على تقديره في الماضي والماضي وتقديره لخصايح اولي
 لانه يدل على الاستمرار لاختياره في الحرج الاستمرار في الحرج في جميع من الازمنة المستقبلة على حرك
 مدت عمره ساعة فاشعره الماضي فيدل على الاقطار والخصيصة انه لا يدل على استمرار
 لجمع الازمنة الماضية في قوله على ما عتقنا على من عتقنا على من عتقنا على من عتقنا على من عتقنا

رقيق انون وهو الروايت ههنا جميع المقرة بكيفية الرسم فمكون من اربعة اقسام هي
 وهي الاحسان في يجوز ان يكون له صورة واحدة وخصت بطله والعار في اهلته منظر وفن واحد في
 في اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 اول ان يكون منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 عطايا التي عوارث الاقان الا انها لا يكون لها صورة واحدة في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 على جميع اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 وعدم كون النسخ هو من رقيق المراد احوال الاقان السائل المذكور في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 من قوائم النسخ السائل استنبط منها اذ من واحد باقيا من عوارث اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 على اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 الاشياء المذكورة للفساد في العوارث التي هي الرباع في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 الاشياء استنبطها منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 في اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 المراكات لما اوصا به من البزاقات واما تشييد اوراقها بالحوادث اخصا من اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 في اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 قياس هذا الكائن الفعل ههنا ليس في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 والكتابة في اختيارها على الاسمية وخصا به حذف على الذكر كج في هذا الكائن في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 اولى يجوز ان يكون مفتوح الفتح بمعنى الاسمين في الاشارة هو اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في
 اهلته منظر واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في اهلته منظر وفن واحد في

والرسالة اولى النعم بحسب الشرف والمرتبة تأجسب الزمان لان النعمة الوجود سابقة على الايمان والاسلام
 وخواص النعم والرسالت بالزمان في نخصت وخلصت والمنع واليمن والافاضل وافضل النعم والافاضل
 والمنعوت والمنعوت من الصنعة اليدوية وما فيها فاليعرف ودل بصيغة التفصيل في قوله با على
 الشماكل شرف القبائل وادفع الدلائل على ان خصاكلة على من خصاكل سائر الانبياء وقبيلة شرف
 من سائر قبائلهم ومعجزة اوضح من معجزاتهم **قوله** لمعيل وعسى كنت لا اظهروا باستقبال الكلام بالخير
 لان النهي عن قبوله تعلم اما السائل فلما نهى قال لمعيل من يريد يسأل على لسان فمعنى قوله
 نعم فلما نهى ولا تخرجه اذا سئلكم الا ان نرده ردائنا بل كنت واقول لعل ان كتب عسيت
 ان كتب فلما لم تمنعني ذلك التعال لم يمنع ذلك السائل بهذا الكلام يوم الملازمة شرعت فيه
 وقيل المراد بالسائل في الآية طالب العلم وهذا انبى بالحق فيه فان قلت انما يغيب اللين اذا لم
 يوجد المسؤول عنه ومنها قد وجد قلت عدة عدم الاستحضار فلما اتوا بالحج اجابهم بحكم قولهم
 اغضوبهم عن مسئلتهم ولو شئت **قوله** عن اقتراح اخ لي الخ لان الاقتراح لمسئوال على
 سبيل الحكم والاحتجال من غير تفكر وتبرر دونه ولا يكون الا لغايت وغاية والاشيخ تولى الخ
 الديني او لم يطل بمطالبة الاخوان ثم عن المسفينين يا الاخوان بهذا النفس والطهارا لا تشفق
 عليهم هذا التاليف وقيل لتسبوا الاخوان تنبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوائد الامت
 يكون اخا وشكالة في المعلوم فيكون وحفا للتاليف بالدقة والعموض ولكل وجه موجه لها
 فان قيل طرح بقوله شرعت فيه مدونة يوم آه يرجع الوجه الاخير بل بعينه فلما يحتمل ذلك قد يشا
 بالنعمة لا اتحادا **قوله** فها هذه الرسالة اشيرة شبيهة بالسائل بالفردي هي الدار الكريمة شارة في
 التفاسير فيه عن اشبه بلفظ اشبه به استعارة مصححة والاستعارة هي الكلمة المشبهة
 في غير ما وضعت له العلاقة هي المشابهة مع قرينة النعمة عن ارادة الموضوع له وهي بهنا

انصافتها الى الرسالة والحقيقة ان يكون استعار له اى يشبه امر حقيقة حساً او عقلاً واستعار له
 مهناسب كل الرسالة وهي متحققة عقلاً قوله شرعت فيه اى كتبت الفوائد المختصرة **قوله**
 مع اذن المغرب اى حزب ذلك اليوم وقت غروب الشمس **قوله** اعلم ان من حق كل طالب كثر
 اى سلقاً سوار كانت تلك الكثرة غير العلوم او علوماً مدونتها او غير مدونة والمراد ان من حق
 كل طالب كثرة ذلك العلم ليعي ان من حق كل طالب السائل لمنطقية ان يعرف تلك الجهة
 والمفقود ذلك فيوجه امامان التوفيق في الاثبات قد يكون سوار لكل كما ذهب اليه بعضهم
 او بان الجهة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية وفها كتر جيج احد لهما ومن على الآخر
 تأمل وتدبر **قوله** حتى يامن فوات الخ يعنى ان طالب كل كثرة تغطيها جهة واحدة اذا حصل
 الشعور بهما تلك الجهة بان يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجمالاً حتى اذا اورد عليه
 شئ من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه باليسر منها علم انه ليس منها فيا من من فوات
 شئ مما يعينه وصف الجهة الى مالا يعينه **قوله** وان يعرف غايتها اى غايتها الجهة لذلك
 المنة نتيجة عليها في الواقع اى يصدق بانها غايتها **قوله** ليزداد جاداً واثلاً اى بمرور
 بلذ بعد شروع فيها ولا يقتصر عن سعي في تحصيلها **قوله** وغايتها اى اشغورها غايتها اى
 التصديق بها ليزداد ثلاً ولا يكون سعيه عبثاً وضلاً **قوله** وموضوعها اى الموضوع
 بموضوعها التميز اعلم المطلوب عند الطالب عن غيره تميزاً اذا تبادله في بصرية في طلبه وخلاصة
 الكلام من قوله ان من حق كل طالب الخ الى مهناسب ان من حق طالب كل كثرة تغطيها جهة واحدة
 ان يعرفها بتلك الجهة الواحدة قبل شروع فيها وان يعرف غايتها ايضاً كذلك فلذا اجري
 عادة العلماء اياه لكن يقتصر على موضوع اى التصديق بموضوعه الموضوع لم يلزم مما تقدم
 تأمل لو قال بعد قوله عبثاً وضلاً وان يعرف موضوعها ان كانت عالماً وما التميز عنه تميزاً

ذاتيا وليد اذ بصيرة في شروعه كانت اول وانيام اول الكلام مع آخره التيا مانا اول
 عن الاعراض الذاتية والعرض الذاتي بالحق اشبه لذاته ونحوه اولك اذ يشبه كالتجيب الحركة
 بالارادة ولم يضا حاك للسان قوله من حيث لفظها الى طرف متعلق بغيرها اسي حيث عندها
 بسبب لفظها اولا اعراضا باعتبار المعنى في اللوح من حيث لفظها وبغيرها راجع الى التصورات
 والمقتديقات لا الى الاعراض الذاتية اذ الحثية قيد المونوم لا الاعراض الذاتية فلا يرد عليه
 ما قيل ان هذه الاعراض وحقا للتصورات ولم يقتديقات فلا دخل لها في الاصيل لان
 الموصل وحده بنفس التصورات ولم يقتديقات ولم يقتد ومن هذا اشبه ان لم يطق لا يجتهد
 فيه ان عن جميع احوال التصورات ولم يقتديقات بل احوالها الا حثية لها باعتبار لفظها في الاصيل
 الى الجبريات وتلك احوال هي الاصيل الكافي لحدوده المونوم الثانية منه وما يتقصد عليه الاصيل
 الى الجبريات لكون التصورات كلبية دائرية وعرضية وجب ان لا يخلو عنها وقفا فان المونوم
 الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة ولكون مقتديقات قسبية وعكس مقتديقات
 قسبية حثية وشريطة الى غير ذلك فهو منوط لمقتديقتي الاصيل لا بنفس الاصيل بل
 الاصيل ان ما يتوقف عليه الاصيل اعراض ذاتية لم يفت عنها في غير العلم فان قيل لم يفت في انطق
 مسكنة محمولها الاصيل انما يتوقف عليه الاصيل قيل ان الحكم على المونوم لا يتصور بانتهى حكمه
 كان معناه انه اصل الجبريات المتصورة بلا واسطة وقد خرجت الى الحق انما هي بها في
 الخارج لا يوصف بها شيء حال وجوده في الخارج بل هي من عود من الذاتية كالبصيرة والحرية
 والذاتية والعرضية قوله من حيث ينطبق على مثل تلك المقتديات الاولى اشتغال الكلي بها
 خبر بياضة اى تجري على تلك المقتديات الثانية كلاما كلبية بحيث يتقيد تلك الاقسام وبقا
 الى المقتديات الاولى التي هي طيات تلك المقتديات الثانية

كتاب طبائع سيج في ذلك الى ان تمام تلك المعقولات الثانية فتعرف منها مثلاً اذ رونا ان
 نعم الحيوان ان يتوقف عليه الالهيال ترجع الى ان الجسمين قف عليه الالهيال على تدا
 القيا من اعلم ان المعقولات الاولى هي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي هي وما يعرض
 للمعقولات الاولى في الذهن لا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والغيرية والذاتية و
 العرضية ونظائرهما المفهوم اكله والخير والذاتي والعرضي وغيره ليس معقولات ثابته لوجودها
 في الدرجة الثانية من العقل انه لا يمكن عقل الكلية الالهية العقل امر عرض له الكلية في الذهن
 وليس في الخارج امر يطابقه كالكيفية لما ان السواد بالمطابقة في امر الخارج وبالجملة المستعرة في
 في المعقولات الثانية امر ان السواد ان لا يكون معقولية في الدرجة الاولى بل بحيان
 ان يتقبل عارضة يقول آخر في الذهن والثانية ان لا يكون في الخارج ما يطابقه عقل
 ما يتقبل في الدرجة الاولى فهو معقول موجود اكان او معدوماً كالكالوسيطاً وكذا لا يتقبل
 الا عارضا غيره اذ اكان في الخارج ما يطابقه كالاضافات اذ قبل يتحققها في الخارج كذا في
 حاشي سنخ التجريد فاذا عرفت هذا فنقول قوله التي لا يجازي بها امر في الخارج قيد المعقولات
 الثانية مراد بها معناها اللغوي اى الامور المتعلقة في الدرجة الثانية لاستعمال الاصطلاح
 التفسيرية بغير ان المذكوران في الاككان قوله التي لا يجازي بها امر في الخارج سنداً كالتعينا
 كون المجموع من المفيد والمفيد هو معنى الاصطلاح المعقولات الثانية على معنى الاصطلاح
 الالهي الاله والوصول حقيقة كاشقة من حقيقتها كما يتوهم بعضهم لانه مقتضى المعدوم
 في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه لا يجازي بها امر في الخارج مع انه معقول
 امر في قوله وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى التي لا يجازي بها امر في الخارج كانه
 في الحقيقة والوجود والوجود بالاسكان معقولات ثابته على ما قرر في قوله

من موضوع المنطق وان اعتبر نظما فيها على المعقولات الاولى فلما بد لها من ان اعتبر في تعريف
 الثاني للمنطق ايضا فوجد حثية النفع الاصيل بان يقال للمنطق علم حيث فيه عن الاعراض الذاتية
 للمعقولات المنطقية على المعقولات الاولى من حيث نفعها في الاصيل الى المجموعات كما
 في شرح لمطالع اللام الان يقال بالاكتمال في التعريف الاول قوله كان للمنطق
 طرفان الخ لما انه قد تقرر عندهم ان فكر الحصول للمجموعات بقصورته بصورات وفكر الحصول
 للمجموعات بقصد لقيت قوله ومقاصدا القول شارح ك مباحث القول شارح
 كذا الحال في توريده مقاصدا القياس لوقال بد لها الاقوال شارحة والاقبى او يباد القصور
 الكلي او يباد القصد لقيت القضية لكان الكلام على تيرة لكن تعقن فاورد المبادئ على
 فن واحد واورد لها صدين على فن اخر قوله ثم القياس ك بحسب المادة فالقسم الرابع هو
 القياس بحسب الصورة خبرا منها اى من قسم المنطق اى عدوا قسم اخر من قسمه قوله
 ان لم يخش اقل انما اورد في كل باب شيئا يسير على سبيل الما حال رتبها لا بواب اى اراد
 ترتيبها بغيره اعني لصفة الفعل لصفة مجازا مرسل قوله ثم اذا اتممت الى ابعولة حتى يصح قوله
 تقديم مباحث ايسا عوجي واجب عليه تال قوله على وفق ما اشارنا اليه في ان الخطا به فيما
 اشار اليه وقعت سابقة على الجدل في ترتيب المصنف على العكس فلا يكون على وفق ما اشار اليه
 قوله نقل ك فقد مر فقال الخ قوله ولما كان انقسم اليها انما اورد مباحث الالفاظ في صدر
 باب ايسا عوجي مع انها ليست منه في شيء لان اللفظ انقسم مقسم مقسمى لكليات الخمس التي
 هي ايسا عوجي ومعززة الاقسام وتوقف على حرفة المقسم قوله ولما كان انهم المعنى الخ يعنى ان
 عن اللفظ منها يفهم المعنى منه ولما كان فهم المعنى متربعا على اللفظ والاولى ان يقال لما كان البحث
 عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب الخ على ان اللفظ اللفظ الصحيح يقال بسبب لالته

يدل باعتبار معرفت بالابايل **قوله** وسنة يعلم اي ايراد لم يصنف مباحث اللفظ في مباحث
ايسا عجوب مع انها ليس في شئ غير انها موقوفة عليها يعلم ان لم يصنف لم يجره الحق **قوله**
اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتفسيرها مقدمة لمباحث اللفظ فنقول **قوله** او من
به الخ واما لزوم العلم من نظن فلا يكدان **قوله** ان تخيل الظن بان لا يكون مفيد اللفظ
سواء كان منظونا او معلوما **قوله** والا سي وان لم يكن كذلك بل تخيل الظن فيسبح دليلنا غيبا
وامارة فالدليل البراني والبراني يلزم من العلم به علم بشئ آخر والدليل الاتماعي والامارة ما
يلزم من العلم به او لظن به لظن بشئ آخر وفيه ان تعريف البراني ح يصيدق على ما يفيد
العلم المتصور وعلى ما يتركب من مقدمات تفكيكية وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعنى ان اريد
بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع ان البراني قياس له من مقدمات يقينية
لاننا جالين وسيحل تعريف الدلالة بدلالة الدليل المركب من تفكيديات وما يفيد العلم المتصور
والالفاظ بالنسبة الى المعنى جميعا ان اريد بالعلم الادراك يقيني فالصواب في شئ الاول سمي
والاود دليل والثاني مدلول والدليل ان كان مفيد لليقين سمي برانيا وبريانا وان كان لظن سمي
ودليلا اقتناعيا وامارة **قوله** وان كانت متوسطة الوضع فيها اي ان كان الوضع وسطا في تلك
الدلالة فوضعية **قوله** فحقنة فهدني بكلام على ما قيل ان الطبيعية مختصة بالقطعية
لكل الحق انها ايضا على ثلاثة قسام لان دلالة السعال الذي ليس بلفظ وكذا دلالة حمرة
التحل وصفرة الوجه على مدلولاتها الطبيعية فالاقسام سبعة لاشتم **قوله** كدلالة ح على
السعال فان طبيعة الالفاظ يقينية للفظ به عند عرف ذلك المعنى له وهذا الاقتضاء
والا عليه فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعية كما ان صدور اللفظ الدال مشوب بها ومنسوبة
الى الطبيعية **قوله** المقصود بالنظر المنطوق وذلك انها الطريق لمقتضى في

المعاني وتفسيرها من العلم ونقصه لان الدلالة الطبيعية والعقلية غير منطقية لاحتلافها
 بالطبائع والاقول ومع ذلك الاشكال المعاني قليلة تجليات الدلالة اللفظية الوضعية فانها
 منطقية شاملة لمعان كثيرة قوله للعلم بالوضع فيه سوال وجواب مشهور ان تقرير السؤال ان
 العلم بالوضع منسبته بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له متوقف على فهم المعنى فلو توقف
 فهم على العلم بالوضع ايضا يلزم الدور ويخرج وتقرير الجواب ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم
 المعنى مطلقا وسابقا لاسن اللفظ وحسن الاطلاق وانما يتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى
 من اللفظ وحسن الاطلاق لا مطلقا وسابقا فالموقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتوقف
 ان العلم بالوضع انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء فاما يتوقف على العلم بالوضع انما
 هو حصول المعنى في ذهن من اللفظ فالوقوف عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى حصول الموقوف
 هو الفهم بمعنى الحصول فليس فيه الخوض والمذكور قوله لموافقته اياه لتعليل التسمية بالمطابقة المقبولة
 من قوله على تمام ما وضع له بالمطابقة لان معناه يدل عليه بالدلالة لمطابقة وكذا الحال في
 قوله على في ضمن الموضوع له وقوله لانه لا يدل كل امر خارج ويمكن ان يقال مراد المصنف على تمام
 ما وضع له سبب المطابقة اللفظ لما وضع على خبره سبب تضمن الجزاء على الملازمة في الذهن
 بسبب الالتزام اى لزومه لما وضع في الذهن تأمل قوله ومنه يعلم اى من قوله لسبب المطابقة
 فيه يتضمن تعليم الخ قوله بخلاف اعكس يعني ان الداليتين لبيان انعكاس في حكم الاستلزام بل
 الاستلزام من احد ما هو يتضمن ومن الاخرى اى ليس كما تحقق لمطابقة تحقق يتضمن
 لكن كلما تحقق يتضمن تحقق لمطابقة وكذا ك المعنى في قوله كذا الاستلزام لا يتضمن يتضمن
 ويستلزم لمطابقة وليس المراد بالعكس انها ما هو متعارف عند اهل الفيزياء وهو ان العلم بالوضع
 عليه ما قيل ان قولنا لمطابقة لا يتضمن سبب كونه في متعكدة كونه في متعكدة كونه في متعكدة

فولنا ان تضمن الاستلزام لمطابقة الاستلزام على تقدير كون اللازم للاستقراق يكون قويا
 للايجابا لكل وعلى تقدير عدم الاستقراق سالبته مهله وهي قوة الخبرية فيكون سالبته
 على كلا التقديرين ليس كل مطابقة او ليس بعضها يستلزم تضمن وسالبته الخبرية كالمس
 لها الزوامع ان نحسن قولنا ان لمطابقة الاستلزام تضمن قولنا تضمن الاستلزام لمطابقة
 لان الحكم جعل الموضوع محمولا لا محمول موضوعا وليس كذلك قوله وكذا الالتزام بالاستلزام
 المتضمن بالاستلزام الالتزام فليس يتحقق انما على ماى الجمهو ويتحقق على ماى الامام يعرف بانها
قوله فالامام قال اي حكمه بالاستلزام بناء على زعم ان تصور كل ما يتيه يستلزم انها ليست
 غير **قوله** وليست محقق لان استلزام كل تصور كل ما يتيه تصور انها ليست غير ما مع بل عدم الاستلزام
 مجرد لاننا نتصور كثير ما يتيه ولم يخطر ببالنا غيرنا فضلا عن نفى غيرية عنها **قوله** لانه لا يدل
 على كل امر خارج المحتمل كالحقيقة الى ذكر ما يهنا لانه يكفي ان يقع لدلالة على اللازم
 وانه بل الاول ان يقال ان قوى مراتب اللزوم الذمى وهو بين بعض الاخص قى تقدير
 جهة اختيار التزام على اللزوم ايعم **قوله** والاسكان كل شئ والا على كل شئ وهو خلاف
 الواقع **قوله** غير مطبوعة اى ليس ايضا بطبيعة الفهم وهو اللزوم الذمى البين بالمعنى الا
 بل على امر خارج لازم لاسى منها فيكون هذه الدلالة اسببيا للزوم فسميت التزاما وعلى
 الفهم ان يقال على كل واحد منهما ما ل **قوله** ينقض كل منها بالآخرين اى ينقض مع كل واحد
 من حدود الدلالات اثنتى ثلث نفي الدلالة بالآخرين **قوله** في شئ ما اذا فرضنا الخ
 ان مادة الانتقاض فى التعريفات لا يدان يكون متحققة ولا يفي الفرض فيها **قوله** كبر
 ان يكون مطابقة وتضمنها والتزاما وايضا كانت يصدق عليها حد الاخيرين فلا يكون
 شئ من الحدود مانعا **قوله** فلا بد من قيد توسط الوضع في كل واحد منها اى من قيد توسط

الوضع لما وضع له في كل واحد من الحدود اشكت بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على
 تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له
 بالماز في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التام **قوله** اشترار من الانتفاض بجزان يكون مقولاً للقياس
 ويجوز ان يكون مقولاً للفظا وفيه نظرية على تقدير القيد بذلك اعيد الضم لا بد من الانتفاض منها ان يصيد
 والاشترار على ان يضمن ان التام انما هو اللفظ على تمام ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له فليقتض صدق مطابقة بضمن
 بالاشترار التام وكذلك يصيد كمال الضم مطابقة التام انما هو اللفظ بجزا ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له
 فليقتض بضمن بالاشترار والتام وكذلك يصيد على لولالة الشتر على ان يضمن مطابقة بضمن انما هو اللفظ
 اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع تمام ما وضع له فليقتض صدق التام بالمطابقة بضمن فان
 قيل يمكن ان يقيد القيد بهذا اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة بتوسط الوضع
 وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع بضمن على ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع للمزمع بالتزام
 قلنا هذا التقدير ان غير متبادر من اسوق لا يندفع به انتفاض حد المطابقة بالآخرين **قوله**
 انتم لم تصنف بهما اى صدور الدلالات اشكت بارادة قيد بحيثية من غير ذكر ما بان اللفظ
 الدال بالوضع على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة على جزء من حيث انه دال على جزء يدل
 بالضم على ما يلازمه في الذهن من حيث انه دال على ما يلازمه في الذهن يدل بالتزام بضمن
 الانتفاض فيه على ان كقيد بتوسط الوضع لا بد من الانتفاض كما هو **قوله** ان ترتيب الحكم على اشترار
 يدل على عية الماخذاى لشيء متما في قوله تعالى اسارق وسارقة فاقطعوا ايديهم فان
 ترتيب قطع على اسارق وسارقة مستقيمن من اسرقه يدل على عية الماخذاى لشيء متما في قوله تعالى اسارق وسارقة فاقطعوا ايديهم فان
 بالحكم منها يدل بالمطابقة ويدل بالضم ويدل بالتزام وبالشق الدال بالوضع تمام ما وضع له
 كقيد الدال بالوضع على جزء والدال بالوضع على ما يلازمه في الذهن فيكون محصل

يحصل الكلام لخصف ان الدال بالوضع لتام ما وضع له على خبرية يدل على خبرية والدال
 بالوضع لتام ما وضع له على ما لا يراه الذين على ما لا يراه بالترام فترتيب الحكم بانه يدل عليه بالمطابقة بانه
 يدل على خبرية بالتضمن وبانه يدل على ما لا يراه في الذين بالترام على الدال بالوضع لتام
 ما وضع له عليه وعلى خبرية وعلى ما لا يراه في الذين يدل على ان الاحكام المذكورة انما هي
 بسبب الدلالات بالوضع لتام ما وضع له عليه وعلى خبرية وعلى ما لا يراه في الذين ولا اعتبار
 في حصول اعتبارية الخشبية في الحد وذلك الدلالات لثلاث فيكون معنى التعريفات ان
 الدال لتام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة من حيث انه دال بالوضع لتام ما وضع له عليه
 والدال بالوضع لتام ما وضع له يدل على خبرية بالتضمن من حيث انه دال بالوضع لتام ما وضع له
 والدال بالوضع لتام ما وضع له على ما لا يراه يدل على لازم بالترام من حيث انه دال بالوضع
 لتام ما وضع له على اللازم فما هو التفسير الموفق بهذا المقام ولا يخفى ما في تقريره شرح من سألته
 وسألته عرف بالتأمل الصادق بالوضع لتام ما وضع له او خبرية او خبرية من بيان نظم ان مرجع
 التفسير الى المعنى الاول بالوضع لتام الدلول والخبرية او خبرية من بيان ان يكون
 المعنى التضمينية لكل الخبرية مع ان الامر بالعكس فاصواب ان يقال انما هو خبرية
 بالوضع لتام الدلول خبرية وكان المرجح ما وضع يلزم ان يكون ما وضع في الالتزام
 اللازم و ايضا ان قوله او خبرية من قبيل سهو فلفظ والمراد ذكرنا لاحتاجة اليه الى التقييد
 باللازم الذي هو في بيان او خارجا والالزمين اللازم لتوافقنا ان ارادة باللازم
 الذي هو في الملازمة مسلمة وغير مفيدة لان الكلام في مطلق اللازم وان اراد مطلق اللازم
 او الخارجة في الملازمة ممنوعة فان اللازم الذي هو مستدرك ولا دخل له في الاستدسية للمنع
 المذكور وانما استدل باللازم الخارجي كونه بحيث لا يرد ولا يلزم من ذلك استحال

الذهن من البراءة الى اللازم من الاستلزام تحقق المستحق الخارج تحقق اللازم فيه ان يقال المذهب
من البراءة الى اللازم قوله كيف ولو كان للزوم الخارج شرطاً الخ فيه ان اسوال بقاءية
مطلق للزوم في شرطية للزوم الخارج فلا يكون هذا في مقابلته قوله لانه عدم الخ اى لعدم
المضاف الى البصرة والمضاف اليه خارج عن المضاف وان كان الاضافة داخلية فيه يكون البصر
لازم له في الذهن فينتقل الذهن الى البصرة فيحقق الالتزام مع المعادة بينهما في الخارج
قوله فالاولى تمثيل زوجية الاثنين انما قال فل اولى دون الصواب لان الخرض كاف في
تمثيل فصح لتمثيل الاول ايضا بهذه الوجهة لكن هذا اولى الا ان فيه امر ما فيه يعرف بالتأمل بل
الاولى لتمثيل يدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى قوله بالمعنى الاعم الخ يعنى ان للزوم ليس
يطبق على معينين احدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم بقصوره والثاني كون اللازم
بحيث يكفي بقصوره مع تصور ملزوم في جزم العقل باللزوم بينهما وهذا المعنى اعم من الاول لانه
علم من كونه بنياً ان تصورين كافياً في الجزم باللزوم بينهما وهو حاصل في المعنى الاول ايضا
مع اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم فيه وهذا ليس بعنى الثاني بل المعنى المحرر
التصويرين كلفين في جزم العقل باللزوم بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول تأمل
قوله فاستشرط الاخض لوجب اشتراط الاعم فيه ان يجاب اشتراط الاخض بشرط الاعم يستلزم
ان اشتراطهما معا فالدلالة الالتزامية انما يتحقق اذا تحقق معا وفي هذا المثل لم يتحقق الاخض
فلا يتحقق الدلالة فكيف يصح تمثيل هذا التقدير فالصواب لجواب بقاءية الخرض في التمثيل ويجعل
التمثيل على ضربين الامم قوله كقوة الاستفهام باصديق عليه جملة الاستفهام قوله
كانت نقطة فانقلت اذا كان المراد بها معناه الكلى عنى نهايتها لفظ فهو كالان ان الخاضع
بها باصديق عليه ذلك المعنى الكلى فهو ليس بمعناه قلت هذا انما يراد اذا كان قوله كالتقطة تمثيلاً

لفظ الذي لا خبر عنه ليس كذلك بل هو مثل للمعنى الذي لا خبر له روح لا يريد ذلك التام
 ان المراد بها صدق عليه ذلك المعنى الكلي اعني اذا وضع لفظ خبر على ما يصدق عليه ذلك
 المعنى الكلي يكون لذلك لفظ خبر لا معناه او ليس شيء من معنى الحيوان والناطق واذا لم يكن
 مراد لم يكن الدلالة عليه مرادة **قوله** واما مولف لوقال فيها والثاني لمولف ثم شرع في
 تقرير قول المصنف واما مولف فكان سبب **قوله** اى الذى يكون يقيد الخمسة لمصلحة فيه
 اى يكون له خبر لمفوظ ومقدر كى ويكون له معناه ايضا خبر ويكون خبره والا على خبر بمعنى يكون
 ذلك معناه المقصود منه ويكون تلك الدلالة مقصودة ايضا والمراد بالعقد المقصد الجارى على
 قانون الوضع فلا يريد زيد على منع تعريف المركب جميع تعريف المفرد اذا اريد خبر منه دلالة على
 شئ من اجزاء المدلول او الخبر الخبر المرتب في سبعة فلا يريد على تعريف المركب بفعل الدال بآدم
 على الحدث وبصبيته على الارمان **قوله** على مفهوم المفرد لانه عدمى والاعدام انما هو تعريفها
 اقسام للمفهوم اولاد بالذات فان قلت ان المفرد والمركب الكلي والخبرى بالمعاني المذكورة ههنا
 او صاف لفظ ولا يصدق على مفهوم صلا كيف يكون قسما للمفهوم ادلاو بالذات واللفظ
 ثانيا وبالعرض بل الامر بالعكس قلت المقصد ان المعاني الحقيقة لها هو وصف للمفردات وانما يطبق
 على ما هو وصف للافاظ مجازا يدل عليه قوله تسمية الدال باسم المدلول لكن كون المفرد والمركب
 كذلك محال بحيث بل الامر بالعكس فيها على ما قرر في المطولات **قوله** من حيث انه مقصور على
 اى مجرد انه مقصور على ما يفيد تقييد المفرد من حيث الحاجة اليه لان المقصور حصول صورة
 اشئ في العقل **قوله** مشترك كثيرين مشترك كثيرين والمراد لعدم منع الاشتراك
 إمكان فرض صدقه على كثيرين لا مشتركة في الواقع ولا فرضه بالعقل حتى تدخل المفردات
 المفردة كشرى كيك اليه شئ من سبعة الاشئ والامكان في تعريفها كما هو متصور

الجزئي ولا يتقضا جمعا ومنعا علم ان لفظ كثير من مناسحات اشتراح وليس صحيح من حيث
 القاعدة العربية اد على اعتبار العربية يحيا ان يكون الكثير من قل وان يكونوا من ذمى لقول
 وان يكون نسبة او توتعية او فصلية باعتبار صدق على كل اثنين من افرادة اذ لا
 توجد صفت الكثرة في قل من الاثنين كما لا يخفى اذ في الاكثار بالنفس او بالتصور لا تحصل
 هذه الفائدة اما في الاكثار في الاكثار في نفس فلا يحصل الاحتراز من خروج الكميات مثل اول
 الوجود وشم الكميات لخصية ان نفس مضمونها باعتبار الخارجى مانع ولو كان المراد نفس
 المفهوم من غير اعتبار شئ فلا يكون جامعا دلا مانعا واما في الاكثار بالتصور فلا يحصل فائدة
 الاحتراز عن خروج مثل الواجب لوجود ايضا لان يتصوره مضمونه البرهان التوحيدي مانعا ايضا
 قوله على ما لا يخفى على مصنف الانتصار في ان عدم انفار لا دخل فيه للاتصاف فلا بد ان يقال
 لا يخفى على القارئ ان ما يردى نوداه قوله فلان لم يخل في النتيجة فان قلت مفهوم لفظ
 الجزئي يمتنع عن وقوع اشركة ولو كان كليا ان يكون يمتنع فليزم صدق شئ على تفصيله
 وهو محتمل لا سمحالة واما الحال صدق شئ على ما يصدق عليه تفصيله واما صدق شئ
 على نفس تفصيله فقول غير موضع فان قلت يلزم من هذا ان يكون المانع ليس مانع وهو سلب
 شئ عن نفس وهو محتمل لاجال سلب شئ عن نفس تفصيله معني انما ليس في اما بمعنى ان
 هذا ليس صادق على نفس ثابت لغير محال بل هو كذلك في نفس الامر لان ثبوت شئ للشئ
 يستلزم مغايرة بينهما واللازم الثاني لا الاول فان قلت اكلي لا يمتنع نفس تصور مفهوم عن وقوع
 اشركة بين كثير من كالتوهم وحسب الفصل فليزم ثبوت شئ لنفسه صدقه عليه وهو محتمل
 اكلي هو لا يمتنع نفس تصور مفهوم عن وقوع اشركة بالنظر الى ذاته انما يصدق عليه
 باعتبار صدقه على كثير من هذا المقدر من المغايرة كان قوله يخل في حقيقة خبر كانه اى

يدخل مفهومه في حقيقة خبريات مفهومه **قول** كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس
 الذئب تمام حقيقة خبريات الحيوان الاضافية والحقيقية فلا حاجة الى تزايد المذكورة في الشرح
 وكذلك المعنى في قوله كالمصاحف بالنسبة الى الانسان الذي هو تمام حقيقة خبريات
 الاضافية بان يرد بالداخل غير الخارج تسمية الشيء باسم مظهره او عدم الخرج من لوازم
 الدخول **قوله** على الاستخدام وهو ان يرد باللفظ معنيين جوهريين او مجازيين او مختلفين
 احد معنيين بالوجه الرابع المعناه الآخر مغايرة له او يرد باحد معنيين جوهريين ثم يرد بضمير الآخر
 معناه الآخر كما في قول **ث** عشر شجر اذا نزل السحاب يرضى قممهم وبعثاهم فكانوا غصبا باهيا فان المراد
 بالسحاب المطر والضمير العائد اليه كالماء وكما المعنيين مجازيان **قوله** ولذا عاده مطهر الانبياء يقال
 ويؤيده اعادة مطهر اوقية مناقشة لان اعادة الشيء مطهرا انما يدل على المغايرة اذ كان المقام بضمير
 وفي المقام ليس كذلك لان ما حدث اعادة شيء معرفة اى حديث انه اذا اعيدت اشياء مطهرة
 يكون المراد حين الاول **قوله** اى بان لا يكون خبر بالشيء اوقية انه على انه ينقض تعريفه اى
 سغا بالنوع اولا قابل بكونه عرضيا فاصواب حمل التعريف الذاتي على التماثل المذكور **قوله** لان
 القاعدة الخ دليل كونه اضافيا خارجا عن حقيقة خبرياته **قوله** فاذا ما يعترف بها يعنى ان المصاحف
 باقروا لخصائص الناطق تقدم شبهة بخارجا **قوله** اصطلاحى يعنى ان إطلاق الذات على النوع باعتبار
 المعنى الاصطلاحي وهو الذى لا يكون خارجا عن حقيقة خبرياته واما صحة إطلاق اللفظ الذاتى
 على ذلك الاصطلاحى بحسب ما ثبت باعتبار بعض الافراد يعنى الحبس الفصل كالحیوان الناطق مثلاً
 ان كان المراد بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افرادها فكان المراد بالذات ما صدق عليه الحقيقة و
 اما اطلاقه اخص على الخاصة وادعى العام كالمصاحف المائى مثلاً باعتبار نسبتها الى ما حده
 الاشتقاق اكثر من عرض كالمصاحف المائى وطلاقه على مفهوم الاصطلاحى الذى هو كالمصاحف

خارجاً عن حقيقة مفهوماته باعتبارها وكذا إطلاق اللفظ والعرض على مفهومات الجنس والفضل والنوع
 والخاصة والعرض العام باعتبارها أفراداً **قوله** مع الجنس الخ قيد بقوله تمام حقيقة أي بل تمام
 حقيقة المات ان مع الجنس مشترك بينهما وتعلقه بالمشركة غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** فكان المراد ذلك
 الخ الاول ان يقال المراد ذلك القرينة قوله في قسمية ما استقول في جواب ما هو بحسب المشتركة والخاصية
 معاً في بعض النسخ بحسب المشتركة المختصة فيتم الكلام بالكلية **قوله** فان لم يذكر اعتماداً على ملك
 القرينة المذكورة **قوله** عن النوع كـ نوع الانواع وهو نوع الحقيقة فيما يعرضان له بعد تقويمه
 كونه صالحاً للمقولية على كثرين مختلفين حين معنى اكلية فكيف يكون عارضاً لهما بالتقويم فلما كونه
 صالحاً للمقولية في جواب ما هو عارضاً لـ **قوله** لكونها اموراً اعتبارية اى لكون اكلية
 اموراً اعتبارية حصلت مفهوماتها وصفت اماراً بازاها كما صرح به الشيخ في شفاها فلا يكون
 لها الاحتياج غير تلك المفهومات فالتعريف بها يكون حدوداً **قوله** فالقلت بحسب الجنس احضر
 من مطلق الجنس لانه فرد من مطلق افراد الجنس ولا يجوز تعريفها بما لا يجوز تعريفه بها
 بالاشارة فلا يجوز تعريفها بالكلية غير مفيدة لاجاز ان لا يتحد الاعتبار ان بل تخلفان ان لا يرد مطلقاً الحكم لاجاز مطلقاً
 اعتباراً خلتها فم والظن في تقرير الجواب ان يقال ان الكلي له اعتباران اعتبار مفهومي واعتبار كونه جنساً
 للجنس ومع الاعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف بهذا الاعتبار وبالاعتبار الثاني خصص منه تعريف
 ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا التعريف للعامة بالخاص فان قلت هذا التعريف اما حد او رسم اى
 كونه جنساً للجنس لانه ذكر فيه الجنس مقتدياً بما كان عليه فيه تركيبة من جنس الصفة فوجبان يكون
 التعريف باعتبار الجنس فيكون تعريف للعامة بالخاص قلت اعتبر فيها ذات الجنس لا مع وصف
 الجنس فيه واما في الشرح فيفهم منه ان التعريف يكون جازوا عند عدم اتحاد الاعتبارين ليس
 كذلك مع ان قوله لان الكلي بمفهومه معروف واعم لاني استعمل ما لا يخفى على المتأمل **قوله** والامر

اى كونه اعم وسرفا كونه اخص جائز ان باعتبارين المتعارفين اعتبار المقوم واعتبار كونه
 جنسا للجنس اقول له معا ليس المراد بالمعتبر منها الحقيقة الزمانية بل مطلق الاجتماع فيكون كل تأكيد
 لقوله بحسب الشريعة والخصوصية بمنزلة جميعا قوله مختلفين بالعدد وان كان فرضيا حتى يدخل فيه الشرح
 المخصوص في شخصته كالشمس مثلا قوله احرار عن الجنس وخاصة انما يكون احرازها عنها اذا اراد فيه
 قيد فقط نقوله بان نقول على كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط ولما اذالم يرد هذا القيد لا احرار
 انما يحصل لقوله في جواب ما هو يعرف بالتام قوله اى الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام
 قوله كاليحوان في جواب ما يزيد اليه فهم انه ان سأل على احرار عن الجنس ايشاله بقوله مختلفين الخ ما
 قوله في جواب ما هو مع اللاحراز عنها كان مجرد قوله مختلفين البعد دون الحقيقة **فصل** كيف يتجزئ
 عنها اى بقوله مختلفين بالعدد لكن احرار عنها احد يوجد قوله مختلفين بالعدد مع قوله دون الحقيقة
 ولو جعل معنى قوله فكيف يتجزئ عنها بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة كان له وجه لاكن لا يثبت في
 جواب ما يتناول قوله اى سوان الجنس ايشاله ان فانما يرد على من تجزئ عنها بوصف كثير
 المقتضين بالحقيقة بان يقال المحوان يقال في جواب ما زيد وعمرو ونه الفرس ذلك الفرس مع ان
 زيدا وعمرو مستحقان في الحقيقة وكذلك نه الفرس ذلك الفرس فكيف يتجزئ بهما ولا يرد على المصنف
 ربح لانه نقى الاختلاف بالحقيقة مع ثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد ما يند كمر شئ يقال على
 كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظر اما اول فلامنه ان كان السواد
 على احرار عن الجنس ايشاله بقوله مختلفين بالعدد الخ بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا ينبغي
 بالجواب المذكور وان كان على احرار عنها بقوله مختلفين الخ مع ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يرد
 واما ثانيا فلان عدم الاختلاف بالحقيقة مع الاتفاق بينهما مثلا زمان فلا تفاوت في وجود
 الاعتراض من نقى الاختلاف واثبات الاتفاق بهما على ما لا يخفى اهل انه لو قرر الاعتراض هكذا

تعريف النوم فهو وضع الخبيث لا يصدق عليه انه مقول على كثير من مختلفين بالبعد وودن الحقيقة
 او بتفصيل الحقيقة في جواب السؤال الجواب بان الحيوان مثلاً يقف في جواب ما زيد وعمر وند الفرس
 وذلك الفرس واجب عن بيان صحت الجواب بالجنس نافذة الى احتمال على الحقيقة في مختلفين
 آخره ما ذكره اشرح رحمه الله وحيب بان المقادير من المقولة صراحة لا تضاد الحيوان في المثال
 المذكور ليس بمقول على الحقيقة صراحة بل ضمنها كان الكلام انهم وسؤال الجواب اشد لقائل
 من تامل في قوله فان السؤال الحقيقيان محله بعد قوله اسم الكذب من شئ ما يشا ركنه
 في الجنس اللهم الا ان يقدر قولنا هو لهية الدال على قوله في جواب شئ هو في ذاته تامل
 ولذا احي لان السؤال في جواب شئ هو انما يطلب اليه قال هو الخ فينبه على ان كل ما يشبه
 لو قال يشبه بالخط او قال اما قال في جنسها كان في تامل قوله من امريتين
 ابتداء تركب الماهية من امريتين ان لم يقد دليل عليه لكن تركبها منها غير واقع في كمالها
 فانه يميز الانسان عن الماشيات في جنس القريب هو الحيوان قوله كاحساس النامي قال احساس
 سيرة الانسان عن كماله في الجسم النامي النامي يميز عن الماشيات في الجسم بها اتصال بعدوان
 قوله من حيث هي هي ابتداء انما كمالها في الخارج والذات جميعاً قوله الموحدة اى ابتداء انها كماله
 عن الماهية باعتبار وجودها في الخارج دون الذات او باعتبار وجودها في الذات دون الخارج قوله
 بقوله قولنا عرضيا انما يخرج به النوم على تقدير ان يكون ذاتيا اذا كان عرضيا ما قرره اشرح فيما
 سبق فلا تذكر في قوله متعلق بها لاتعلق طرف بالعال ببيان بحدودها وجميعها وجميعها متفرقة
 بالفعل بالقوة الى الانسان غير مبني على عدم صحة تعريف بالمفردية ان اللازم ما ذكره اشرح
 توقف كون المعروف كمالها على كون انظر ترتيبها ومعلومية ولا تيت مما ذكره اشرح رحمه الله
 توقف كون انظر ترتيبها ومعلومية معلومة على عدم صحة التعريف بالمفردية وند ليس يدور

اذا لم يوقف الشيء على ما يوقف عليه بمرتبة او بمراتب فالاول ان يقال فان كون النظر ترتيب
 هو معلومة متبني على كون النظر مركبا كليا اذا لو حسب تطبيق الحرف بالكسر على الحرف بالفتح
 لا بالعكس وكون النظر مركبا كليا يعني على كون الحرف مركبا ولهذا اسي ذلك كون النظر ترتيبا
 معلومة متبني على عدم صحة التعريف بالمفرد قولنا عرف بعضهم النظر بحقبيل امرا وترتيب امرا وترتيب
 فقط يشغل التعريف على الذين هذا الترتيب جعل في الانحصار اعراض من ترتيب امرا اذا حصل
 الامراض من ان يكون ترتيب امرا والاول نظيره قولهم في التعريف القدسة ما جعلت جزو قياس
 او حجة قول لا بد فيه من فيه تصور ثبوت شئ لشيء او لا بد في الماسية معرفة من وجهين احدهما
 الوجه الاول به الماسية قبل المصطلح عليها اذ لا يصح ذلك يمكن طلبها لاجل المطلق والثاني الوجه
 الغير المعلوم به الماسية الذي يطلب عليها به حين التعريف وانما يعلم بالوجه الثاني اذا علم ثبوت
 الوجه الثاني للاول مثلا ان المعلوم بالثبوت قبل التعريف بالناطق وانما يعلم بالناطق اذا
 علم ثبوت الناطق ليشي بان يعلم ان شيئا بالناطق وقيل التعريف بالمفرد لا يصح ان الشيء علم
 لتصوره بالتعريف يجب ان يكون تصور الوجه ما قبل التعريف والا لا ينتج طلبه ولا بد من تصور
 مستفاد منه تصور لهم وذلك تصور غير التصور لوجه ما ولا تصور لوجه اوضح في التصور لهم
 فوجب تحقق تصورين في حصول تصور لطلب فلا يحصل التصور المطلق بمفرد بل بالثبوت كقول
 قول فيكون مركبا فيه ان وجوب تصور ثبوت شئ لشيء في المعروف لو استلزام تركيب الحرف
 من الثابت والمثبت لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان
 قبل التعريف به بمثل النسبة حد الكمية من الداخل والخارج اللهم الا يعلم ذلك باعتبار
 اشتغالها على جميع الذاتيات وايضا لم لا يجوز ان يكون احد اثنين شرطا للحرف لا داخل
 ويلان وارد ان على ما قيل ايضا قوله ولهذا قالوا معنى السنن اطوار

شئ الى التعلق فيهم منه ان ليس المراد بالمفرد والتركيب يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق
 بل المراد بالمفرد معنى لا جزؤه وبالتركيب معنى له جزؤه فافهم وبهذا نظر لان قولهم معنى انما شئ
 له لفظي ومعنى شئ له الصفا الى مثال ذلك ليس لاصل ما ذكره بل لاصل معنى المشتق شئ ما ثبت
 له المشتق منه لا يرى انهم يقولون ان معنى الناطق شئ له لفظي معين لم يقم الناطق من شئ انما
 وايضا اذا لم يكن بعضه من الناحية المشتقة لم يكن المعنى كذلك فان قلت اذا كان معنى انما شئ
 له لفظي يلزم ان يكون الناطق رسالات ان لان شيئا عارضة له قلت ليس المقصود من قولهم
 معنى الناطق شئ له لفظي ان يعتبر في معناه عنوان شئ بل المقصود بهم ان يعتبر فيه مفهوم يصدق
 عليه شئ سواء كان ذلك المفهوم نفس الشئ او الجسم او الحيوان الى غير ذلك كما يشهد به شرح
 رحمة الله بقوله فان كان معناه جسم له لفظي الخ قوله اما يمكنه اي بمجرد ذاتياته قوله قوله خرج
 التصديقات بناء على ان المراد بالمقصور ما يقال بتقدير كما هو المتبادر قوله وقوله انما
 يخرج المفرد من الخ وذلك لان الاكتاب هو تحصيل بطريق اكساب ان الوضع لفظي تصور المشهور
 به الاول ثم يعين به الى ذاتياته عرضياته ويوصف بعضها مع بعض كيف يؤدى الى المطلوب و
 تصورات البنية الحاصلة من تصورات المنزوات ليس حصولها كذلك فلا دخل لهما في تعريفها
 ولان الاكتاب بتحصيل ليس حاصل تصور اللازم ليس بتحصيل تصورات للوازم
 البنية بعد ما لم يحصل بل حضورها في تعقيب حتى لو فرض تصور اللازم غير يدعي لم يحصل بمجرد تصور
 المفرد بل يحسن اللوازم البنية بتوقف عليه تصور المفرد كما بطريق المفهوم من تصورات المفرد
 العمى هو عدم احراز ان المضاف من حيث هو مضاف يتوقف تصور على تصور المضاف
 اليه فلا يكون تصور اللازم ببناء وكاسبا وكاشفاً لتصور اللازم بل سبباً لحصوله في ذلك
 لا على ذلك الوجه بل على وجه تصور الاكتاب هو الاول لا الثاني ولان حصول الاكتاب

يكون بالقصد والاختيار البتة وحصول تصورات اللوازم من المفردات ليس كذلك
 قوله يشتمل الحدا يعني ان المبادىء من قولنا ما يكون تصور سببا لشيء ما يكون تصور سببا
 لكتابة تصور بالكتابة فلا يكون شاملا للرسم بل يكون مختصا بالحد فقلنا اما او يشتمل كليهما فتحوالا
 طارعا او تقسيم للحدود يعني لما كان طريق صورة التقسيم الواقع في تعاريف قد يكون للحدود
 لكن لا على سبيل شك التشكيك بين ان تقسيم مبتدأ للحدود ولا للحد وقد تقرر في مثال ناس من المتكلمين
 المشتملة على صورة الترتيب سؤال من وجهتين الاول ان التجديد انما يكون للماهية من حيث
 هي هي وفي التعريف لا مقام لمعرف فاما يكون تصور سببا لكتابة تصور الشيء بكتابة
 ما يكون تصور سببا لكتابة تصور الشيء بوجه مميزة عما عداه فثمان داخلان تحت معرف
 والثاني ان لفظ اول الترتيب هو الالهام فليأتي في التعريف الذي يقصد به البيان والجواب
 عن الاول ان هذا التعريف يسمى بالانقسام والانقسام الالهام خاصة له مميزة اياه عما عداه
 وعن الثاني انما لا يتم ان ادنى تعريف التي ذكر فيها الترتيب للتعريف ايا ما كان من
 التقسيمين المذكورين فهو من الحدود وحاصلا ما اذا انقسام من الحدود ودوره هنا هو ان
 الذي يكون تصور سببا لكتابة تصور الشيء بكتابة وقسم اخر منه حده ذاك وهو ان يكون
 تصور سببا لكتابة تصور الشيء بوجه مميزة عما عداه اى بوجه غير الكثرة بقرينة المقابلة
 فهو في الحقيقة حذان تقسيمية التحا لفيق في الحقيقة المحصورة لمتشاكلين في ماهية مطلق معرف
 ولم يرد يا واما ان الحد ما هو اذ اذ على سبيل شك والتشكيك لينا في التجديد كذا في
 شرح المواقت وفي شرح اقصاء ان تعريف الشيء بالحوصل التي لا يشتمل كل منها الا بمصر
 اقسامه ببيان يذكر فيها الجميع بطريق تقسيم تخصيلا خاصة شاملة لكل فرد وهي كونه على وجه
 الاوصاف واقع كلمة او لبيان تمام الحدود ولا الالهام والترتيب الذي يتأتى من الترتيب

هنا نقول اشرح علامته كون الانفصال المنع الخلو على ما ترى ليس بوجه توجيها لان الانفصال
 ليس لمنه الخلو وعلامته كون الانفصال لمنه الخلو اه قيل لانه لو كان تقسيم للمحد فليخرج من ان يكون
 اهتمام حدين تاثير فيجب ان يكون متساويين وليس كذلك لان الواجب التميز اعم مما
 يجب الاطلاع على الكهنة او يكونا متضيين ادا حداهما تاما والاخر اقتصا وعلى التقديرين لا يلزم
 الاختصاص في الشقين لان الحد الناقص كونه مركبا من الجنب المجيد والفضل القريب يتحدد
 بتعدد الجنب المجيد فلا يصيدق الانفصال المانع عن الخلو وفيه ان هذا انما يتم اذا ثبتت
 كون الجنب المجيد في هذا المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم تعدده وهو غير معلوم على ان
 يربط المجدين الناقضين بشئ واحد وكذا بين الحد التام والحد الناقص شئ واحد وحينئذ يباين
 اشتراط التماثل بين المعروف والمعرف لا سيما بين الحد والحدود فلا فرق بين كون الاثنين
 الحد التامين وكونها غير المجدين التامين ههنا فالفرق تحكم بل عدمها وان علامته اخرى
 تكون لتقسيم للمحد والحد وقيل المراد ههنا ان تقسيم لو كان للحد لوجب ان يكون الانفصال
 لمنع لجميع لان ماهيته الوحدة لا يكون الا احدا لمفهومين المتغايرين واما اذا كان تقسيم للمحد
 فيجوز ان يكون الانفصال لمنه الخلو ولما كان الانفصال ههنا منع الخلو علم ان تقسيم للمحد
 للحد وفيه نظره لانا ناسلم ان ماهيته الواحدة لا تكون الا احدا من المفهومين المتغايرين واما
 يكون كل اكا ما حدين تامين اما اذا كان غيرهما فيجوز ان يكون ماهيته الواحدة متحدة
 بهما اي جميعا لان المراد بالوجه المميز عماده غير الكهنة بقرينة اطلاقه او لو لم يكن كذلك بل
 كان بوجه اعم من الكهنة يلزم ان يكون قسم شئ قسما له يكون الانفصال لمنع لجميع
 لا لمنع الخلو هو ظاهر علم انه اذا ابتداء دل تقسيم لفظ من افظا الحد فهو تقسيم للمحد
 والافضل تقسيم الحد كما هو قيل ان قسم مركب من جبرين ادا اكثر تكون تقسيم للمحد

لبتبادل التركيبا كما ذكرنا في شرح البرزوي ومنها قد يتبادل قسمين لفظا من لفظ واحد
 وهو ما يكون نظوره سببا لكتاب التصور الشيء فيكون التقسيم للمحدود بالحد قوله لانه لو كان
 للمعرف معرف لزعم التسلسل بان الملازمة انه لو احتاج مفهوم لاحتاج مفهوم مفهوم معرف
 المعرفة الى معرف آخر ويتسلسل كذا وجه السيد الشريف قدس سره في حواشي شرح المطلع
 وفي التكملة الجوابين لهذا التوجيه نظري عرف بالحق **قوله** بان معرف لاحتاج عليه اي معرف
 معرف للمعرف عين معرف لاحتاج على حذف اضافة او جعل اللام للبعد الخارجي في معرف
 المضاف اليه في قوله معرف للمعرف ان هذا الجواب ينحى اللازمه وتقريره ان يقال لانه لا
 لو كان للمعرف معرف لزعم التسلسل لجواز ان يكون معرف لاحتاج عليه كما ان وجود الوجود
 عليه عند من يقول بان الوجود هو وجود في الخارج فيكون قول شارح لان الجهتي ممنوعة
 على خلاف قانون لها طرفة لانه لم يكن معناه للسند ومع السند غير مفيد سواء كان مستويا للمنع
 او لانه لم يطال السند لم يكن كذا بطلان اللازم يتلزم بطلان الملزوم وما قيل ان فيه الجواب معاوضة
 بقول شارح منع لاحتاجها في تفسيره على ما ينبغي **قوله** اما بان التسلسل غير لازم الخ فخص في المقام
 ان لا التسلسل لو كان للمعرف معرف لزعم التسلسل وان قيل لو احتاج لاحتاج لاحتاج
 معرف لاحتاج الى معرف آخر ايضا لم وجب قلنا اما ان يراد بمعرف لاحتاج مجرد ذاته او مع وصف
 بواقعية واما كان يحتاج لاحتاج الى معرف آخر اما على الاول فلجواز ان يكون اخرائه بداهية
 او معلومة وطاهر ان سقاط قوله او معلومة هو الصواب اما على الثاني فلكونه معلوما باعتبار عاقل
 هو صدق مطلق لاحتاج لاحتاج عليه **قوله** قد عرفت ان الخاص يقع الخ يعنى جواب سوال
 مقدر تقرره ان للمعرف جنس من مطلق لاحتاج ولا يجوز تعريف الشيء بالاحتاج منه لتقرره
 الجواب نشأ سابق في تعريف لاحتاج واما بان انه حاصل من الاحتاج بطلان اللازم

فغيره انما لان لم ينزله لتسلسل مع التسلسل في الامور الاعتبارية وهو يتحقق بانقطاع اعتبار
 فان العقل قد يعبر عن المعروف من حيث هو فلا يلزم من احتياج المعروف الى المعروف احتياجه
 اليه كما ذكر وقد يعبر عن حيث هو معروف فلزم من ذلك احتياجه اليه ولا يعبر العقل على هذا الوجه
 وانما يتقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويكون الجواب عنه بان يقام عن المعروف مما يصدق عليه
 مفهوم المعروف فلا يلزم من احتياج المفهوم الى المعروف احتياجه اليه بل مفهوم اليه فيكون
 الاعتراض من قبيل اشتباه العارفين المعروف قال قوله لانه ان كان مجرد الذاتيات الى
 الانساب ان يقابلها ان تصور سببا لاكتساب تصور الشئ كونه في حد ذاته ان تصور سببا
 لاكتساب تصور الشئ بوجه يميزه عما عداه فسم قولهم قول ال على كنهه بان يميزه عن غيره ولا يميزه
 على التمييز فيكون مقتضى ذلك على عكسها بل يلزم ان يكون الدال على لازم لم يميزه ولا يميزه
 الدال على ما وقع له كراحي الجارية وانما زاد اشراج لفظ الكنه لئلا يرد مقتضى الرسم ولهم حذره
 اعتمادا على التباين فيقول المركب جنس للحد الفوقية ان كان تعريفه هو للعقول ان كان تعريفه
 له والعقول ان كان له ولا يجوز ان يكون جنسا لها لما يوجب ويأتي بقوله فصل يخرج الرسم قسما
 لكن على تقدير ان يكون تعريف الحد الفوقية عليه تعريفه بل قولنا انما طوق فقط قول واحد
 المتع وتسمية هذا من قبيل تسمية المعروف باسم الصفته وانما من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل
 باعتبار الذاتيات او باعتبار اشتراكه على تمام الذاتيات وهدمه وبهذا علم وجه تسميته بالحد الفوقية
 ولهذا لم يعرض له قوله فلهمذا قال لا لاجل تركه من حيث الفصل القريبين المستلزم
 لكونه جميع الذاتيات المذكورة فيه قال هو الحد التام قوله فان كان معناه جسم او جبره لا يفتق
 وان كان معناه حيوان لم ينطق كان كالجوان الناطق بعينه فان قلت اذا عرف الانسان
 بالجسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم او جبره لم ينطق كان معنى الجسم الناطق هو الجوان

جميع النطق والاتقاء في ما فيه من التكرار وكان مغناه شئاً له ينطق أو نحوه يلزم ان يكون
 الجسم الناطق شيئاً ناقصاً ان صدقنا نقص بالالتقاء قلت كون معنيها ناطق مجسم أو جسم له نطق
 أو شئ له نطق اذ لم يذكر مع له وصف ولما اذا ذكر فلا يكون لك تامل قولنا لا يخرج خارج لازم كون
 المركب من الداخل والخارج خارجاً والخارج اللازم اشترى الشئ الذي اشترى ذلك الشئ قولاً في ذلك
 في كونه حقيقياً مقيداً بما يخصه قوله من تلك الماهية اى من تلك الشأ بهته قوله وكل من
 تلك الاوصاف الاربعية بل جميع ايضاً يوجد في غير الانسان كالتناسخ هو الحيوان البحري الذي
 صورته كصورة الانسان قوله غيبته عن البعض لان بضاحك بالطبع يخرج ما عد الانسان فلا يخرج
 الى سائر العرضيات المذكورة قوله فان ذلك غير منلزم الخ اى عدم غيبته في البعض عن البعض
 غير منلزم في الرسم الناقص بل في مطلق التعريف اذ لو التزم ان كفى التميزات في التعريف
 واجب لكل ذلك ان سلم انه يلزم فلا يرد منها اذا لغرض التمثيل فيه كفى لغرض اذا لغرض كانت
 في التمثيل قوله من باب التعليل ومن باب طلاق اسم لكل على الجرم فيه انه على تقديرين
 يكون قوله عرضيات مجازاً والاحراز عنه واجب في التعريفات مع انه ان اريد بالعرضيات
 المعنى الحقيقي لا يتناول تعريف الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكر
 وان اريد منها المعنى المجاز لا يتناول المركب من حرف العرضيات تخص كلتها بحقيقة واحدة
 كما متناول المذكور في المتن وايضاً لصديق على الرسم اى وان اريد كليهما يلزم جمع بين الحقيقة
 والمجاز بل ليس بجائز قوله ذكر ما هو الغالب يعنى ان يعرف ههنا ليس مطلق الرسم القدر
 بل الرسم الناقص الغالب في الوقوع والمركب من الجنس البعيد والخاصة ليس الغالب في الوقوع
 فلا يشرع في تعريفه قوله فالتفت الشئ ايضاً كيعنى ان تعريف الرسم الناقص
 يعرف على المركب من لغرض الخاصة لا يتناول على المركب من لغرض الخاصة بالتمام على

ان شيئا منها لم يعبر من الحركات فضلا عن ان يكونا من تصنيفين نيا على ان تعرض
 من التعريف اما الاطلاع على التعريف بما هو ذاك كجميعها او تميزه من جميع ما عداه وهو
 العام لا دخل له في شي من هذا فلا يصلح معرفة ولا غيره معرفة وكذا الخاصة مع الفصل لا يفيد
 شيئا منها او الفصل مقيد بما عده **قوله** وقيل ذلك في المركب من عرض العام الخاصة
 والمركب من الفصل الخاصة والعرض العام لان الفائدة فيه معصودة من تعريفات بناء على ان
 التعريف لا احد الفائدتين المذكورتين وهما متفقان منها **قوله** ان هذا ان كذا اى من غير
 اطلاع على كونه هذا وكذا لا يكن الحق انه ليس بحق لان التصريح العرض العام والخاصة اولى
قوله فان التصريح الهرة اى فهو ان التصريح **قوله** فكيف لا يكون لها فائدة ان الفائدة
 النفسية في اسوال هى التى تكون العرض من التعريف وهى التميز او الاطلاع الذاتى وهى النفسية
 فى بدين التعريفين فلا يكون قوله كيف لا يكون لها فائدة على ما ينبغي الحق الحق بالقبول
 فى الجواب ان اقله ان العرض من التعريف مخصص فى تلك الفائدة بل قد يكون الاطلاع
 على اشيى من عرض لم يطلبوا بالكان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه ما هو ذاتى له او بما
 او غيرها فان التصريح اشيى قد يكون لوجود متفاوتة بعضها اكل من بعض فالمركب من العرض
 العام والخاصة اكل من الخاصة وحدها وكذلك المركب من الفصل والخاصة بل المركب
 من العرض العام والفصل اكل من الفصل وحده فاذا اريد الاطلاع على اشيى باكل وجه يكون
 العرض العام مقيد **قوله** فعلى هذا العرض العلم الخ وقد عرفت ان راج هذا التعريف فى ضبط
 المصريح بعضها بدون بعضها بالتأويل تذكرنا **قوله** يصح ان يقال لقائله صادقة
 فيه او كاذب فيه اى يحتل بصدق والكذب بمجرده مفهوم وهو ثبوت اشيى لشيى او عنده او
 ثبوت منافاة اياه مع قطع النظر عن خصوص الماودة فى نفس الامر والدليل قلايد اسما

فوقنا والارض تحتنا والسماء احد وواحد لوجود واحد قوله فالقول وهو المركب مفوظاً
 اى حال كون المراد به القول المفوظاتين للقصبة المحقولة وهو اذا كان تعريفاً للقصبة
 المفوظة وحال كون المراد به القول جنس القصبة المحقولة وذلك لان المعنى للقصبة والقول
 اما مشتركان بين الحيتين او حقيقتهما في احد ما يجازى في الآخر كذا قوله وعلى كلا التقديرين
 لا يجوز ارادة العنيتين اهما معاً اذ لا يجوز الجمع بين المعنى المشترك في الارادة باللفظ لقوله وبما
 القيود والافهم ان يقال القيد الاخير لان الباقي قيد واحد لا قيود لكن المراد الباقي من القيود
 قوله لاصدق القول وكذبه اعلم ان معنى صدق القائل وكذبه في قوله انه صادق فيه
 او كاذب فيه صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم يكن مطابقاً للاعتقاد على مذهب الجمهور
 او للاعتقاد اى اعتقاد الجمهور فكان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما معاً للواقع على
 على مذهب الحافظ وكذبه عدم المطابقة للواقع عند الجمهور وان كان مطابقاً للاعتقاد او للاعتقاد و
 ان كان مطابقاً للواقع عند النظام او لهما معاً عند الحافظ فالخير الذي يكون حكمه مطابقاً لاحدهما
 دون الآخر ليس صادق ولا كاذب فلا يخبر الخبر عنده في الصادق والكاذب بل يكون بينهما
 واسطة اما على الذين لاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور على ما بين في المطولات
 قوله لان الحكم ادار للواقع في نفس الامر من طرفي اليقين اى مقبوعها والثبوت فلا
 او وقوعها او لا وقوعها اى ادار ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوجود كما في
 القصبة الموجبة اواراد ان الواقع فيه هو الانتفاء او الوجود كما في السالبة فلا بد ان
 يكون بين طرفي اليقين في نفس الامر مع قطع النظر عما في الذين ثبوت او انتفاء او وقوع
 او لا وقوع حتى لو ادعى فان كان الموضع ما في نفس الامر من الثبوت او الانتفاء او الوجود
 او لا وقوع بان كان الكادار للانتفاء او الوجود وكان ما في نفس الامر هو الانتفاء

اولا وقوع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والافلا قول ولا ادوار في الانشائيات
 اى الاداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الانشائيات كما
 بعث الانشائي اول السبع انما يحصل في الحان بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجودا لانه واقع
 مع قطع النظر من هذه اللفظ وهذا اللفظ ادوار له وهو من كذا الاداء في التقديرات او الحكم
 اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة الذهن بها النسبة بان هذا اذا كان او غير ليس ذاك
 مثلاً او وقوعها اولاد وقوعها يعني ان النسبة واقعة او ليست بواقع علم ان حتى اداء الواقع
 هو اصاله الى السمع ولا يكون هذا الا بانظم بالخوف تقضية وليس هذا الحكم الجزل ان الحكمي
 منطقين بالنفس النسبة الحاصلة في الذهن وادراك وقوعها اولاد وقوعها اللهم الا ان القياس
 ان يحل على احد الطرفين بعينين يتوهم تحمل فالاولى ان يقع فلا حكم في الانشائيات تقديرات
 يطابق الواقع اولاد مطابق لان الحكم بالنفس النسبة التامة والادعان بها ولا يوجد شيء
 من هذين في شيء من انشائيات والتقديرات الماني تقديرات فطانية لا نسبة بين طرفي
 الانشائيات فطانية لا يتصور فيها مطابقه وجودا وعدا لما في نفس الامر وليس فيها في نفس الامر
 شيء حتى يطابقه ماني الذهن اولاد مطابق بل نسبة انما توجد في نفس الانشائيات ولهذا
 انشائي ولا يد فيها من ايقاع الخ يعلم منه ان اللايقاع والاستزاع خبر من تقضية
 ليس كذلك فبغني ان يقع لا يد فيها من النسبة الحكمية او وقوعها اولاد وقوعها ويمكن التصحيح بان
 يراد لا يد فيه علم بها من ايقاع النسبة الخ ان كانت ثبوت مفهوم المقهور قبل المراد المقهور
 ما يفهم من اللفظ لا يقال الذات واعلم ان النسبة تقضية التي يحكم فيها ثبوت مفهوم الآخرة
 او سلبه حقيقة ثبوت الخ في بعض الآخري اوجبات وكذا تسمية الحكم فيها نتيجة ثبوت
 عند ثبوت مفهوم آخر وسلبها متصلة كذا ما يحكم فيها مائة مائة مفهوم من مفهوم آخر او

ان يجامع انسانية زيد من كونه قائما او قاعدا او كائنا او ضاحكا وكون الشمس طالعت في غير ذلك
 قوله التقييم بغير تقييد التقييم الشخصية والمحسوسة والمهولة غير حاصل لعدم ذكر الطبيعة فيه
 مع انها قضية حكمية حكم فيها ثبوت مفهوم المفهوم كقولنا الانسان نوع والحياوان ليس قوله الشخصية
 المستعملة في العلوم الشخصية قد يستعمل في الانشاجات والتمان قليلا فلذلك ذكرنا قوله طردا وعكسا
 في ثبوتها وهذا قوله في زمان منتشر في زمان ما اسي في بعض الازمنة الغير معين كعكس
 في عكس قولنا النهار موجود فالشمس طالعة ومنه تضاعف كمنها يكون معلولة واحدة وهي التولد
 بينها في هذا المثال اما ان لا يكون كك لا يكون الحكم بالاتصال فيها مينا على الاقتضار سواء كان شرط
 اقتضائي الواقع او لا يكون فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضار لعدم العلم به لغير الايراد الذي ينبغي في
 بالاقتضا الا ذلك يظهر ان المراد بالاقتضائي هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما
 للآخر لعدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لعدم الانفكاك كيف ما اتفق وان لم يكن
 احدهما ملزوما للآخر على الشير وبهذا الاقتضائيات يتحقق بين العلل والعلول من معلولة واحدة ولا يتحقق
 بين معلول علتين متغايرتين على ما لا ينبغي كونها قضية الانسان ما هي قضية الجار كذلك محل بحث على ان
 الدائمة علم من الضرورية الدائمة قضية كقولنا لا ينبغي كونها قضية الانسان ما هي قضية الجار كذلك محل بحث على ان
 ايجابا بطلان الضرورية استحالة الانفكاك بينها كقولنا انما بالضرورة كل انسان حيوان وانما بالضرورة لا انسان حيوان
 وتوجيه الايراد ان دام ثبوت المحمول فموضوعه لكونه معلولا معلولة دائمة فيكون ذلك الثبوت
 دائما ضروريا ايضا فلما حصل الدوام حصل الضرورة فلا يكون الدائمة اهم من الضرورية وتقرر الجواب
 ان المراد بعدم اعتبار الضرورة في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها لاعتدائها في نفس الامر العلم
 ان النسب الاربعة متحققة بين اقتضائياتها لا يجب عليها على شيء كما عرفت في
 موضوعة فنعني عمية الدائمة من الضرورية ان كل مادة يصدق فيها الضرورية بصدق فيها الدائمة

ايضا وليس كالمادة يصدق فيها الضرورية وهو من ان كالمادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحل
 الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبة الابد بالادام وهو ظاهر وليس كالمادة يصدق
 فيها الحكم بنسبة اليه فيصدق فيها الحكم بنسبة اليه بالضرورة لجواز ان يكون بنسبة دائمة
 ولا يكون ضرورية في ترو عليه اوردوا ان اريد لعدم اعتبار الضرورية عدم العلم بها وعدم حقيقتها
 لان كالمادة يوجد فيها الدوام يوجد فيها الضرورية لما ذكر من ان الحكم لما دام مدت حاله التامة
 فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير فلو لو خط فيها الدوام من غير اعتبار الضرورية يكون دائمة ولو كان
 فيها الضرورية يكون ضرورية فكما صدقت صدقت قتها وتبين في بيان الاعمية ان الضرورية
 استحالة التفكاك النسبية والدوام محمول النسبية جميع الاوقات وبمكان الاتفاق كما يمكن
 فتصدق الدائمة فمادة يمكن ان الضرورية وفيه ان هذا ما يتم اذ اريد بها بالذات واما اذا
 ما هو عام مما هو بالذات وما هو بالغير فلا اذ لا يوجد الدوام بدون اصوره وان كانت بالغير لما ذكرنا
قوله كذب فيها سالية لا متناهية فيصدقين وكذا الكلام في سالية مع موجبيتها **قوله** وصدق
 فيها سالية منع اخلو لان اتحاد لو كان في اصدق فقط في كذب يصدق فيها منع
 العناد في الكذب هو سالية منع اخلو **قوله** وصدق فيها سالية منع الجمع لان العناد لو كان
 في الكذب فقط اى دون يصدق رفع اتحاد في اصدق وهو سالية منع الجمع **قوله** وكذا
 من جانب ساليته اى كل مادة يصدق فيها سالية منع الجمع كذب فيها موجب لا متناهية فيصدقين
 وصدق موجب منع اخلو كالمادة يصدق فيها سالية منع اخلو كذب فيها موجب وصدق فيها
 موجب منع الجمع **قوله** صدق بين يقيقتها بمنع اخلو لانه اذا لم يصدق فيها منع اخلو
 اخلو عنها واخلو عنها يتلزم صدق الجمع لا متناهية فيصدقين وقد كان منعها مع
 الجمع نرا خلف وبالعكس اى اليقين صدق بين يقيقتها مع اتحاد صدق بين يقيقتها

لانه لم يصدر بينهما وهو يتلزم الخلو عن الحين لا المتعلق اجتمع التقييد
 عند منع الجمع بين الحينين بالعكس بعد الاتفاق في كيف اى بعد اتفاق القضيتين في القضية
 الحادثة منع الخلو بين الحينين والقضية الحادثة منع الجمع والقضية الحادثة منع الخلو بين القضيتين في الجواب
 والسببان كبرنا من حيثين او سالتين قولهم فالصاق سالتة لمتفق في النوع كسالتة منع الجمع
 بين التقييد عند صدق موجبة منع الجمع بين الحينين سالتة منع الخلو بين التقييد عند صدق موجبة
 منع بين الحينين سالتة منع الخلو بين القضيتين عند صدق موجبة منع الخلو بين الحينين عليك باسخراج
قول ان ينسب عدد الى عدد يكون زيادة بالنسبة الى عدد آخر نقصا وساوته كذلك لان
 مساوات العدد للعدد الغائر في غير موجودة وللعدد الغير الغائر له اذا المساوات يقتضى الغائرة
 بين المتساويين **قول** بل المراد ببلح اى حين اذا قيل اعدا ما زادنا نقصا وساوته قولهم عن
 كسورة التسعة لاصواب ترك قيد التسعة اذ ليس لكل عدد كسورة التسعة لعله اراد الاشارة الى ان
 الكسورة تسعة لميت الهى انقص والثالث والرابع والخم والسادس والسبع والاشبع والتسعة
 فوقع فيا وقع كاثنا عشر فان له نصفا وهو ستة وثلاثا وهو الاربعه واربعا وهو الثلثة وسدسا
 وهو اثمانان والمجموع خمسة عشر وهو زايده على اثنا عشر **قولهم** والناقص ناقصا الهى اى اعداد الناقص
 ما يجمع فيه من كسورة عنه يسمى ناقصا كالاربعة فان له نصفا وهو ثمان واربعا وهو الواحد والمجموع
 ثلثة وهو ناقص عن الاربعه والعدد لهسا وليمجتمع من كسورة اياه يسمى مساويا كالثلثة فان له
 نصفا وهو الثلثة وثلثا وهو اثمانان وسدسا وهو الواحد والمجموع ستة فالاصواب ان يقال
 يدل قوله والناقص لهسا وليمجتمع من كسورة اياه على ان يكون ان يرد بها
 المعاني اللغوية اجزاء لها على هى لهسا اعدا ما زايده عليه وناقص عنه او مساويا اياه وقيل اعدا
 ما زاد على المجموع فيه من كسورة والناقص ناقص عنه ولسا وليمجتمع من كسورة اياه وليمجتمع من كسورة اياه

قوله لا يترك شي عن انفصلات من اكثر من جزئين اعلم ان القوم ذكر دافعي عدم تركيب منفصلة
 من اكثر من جزئين وجوابنا اننا لا نشترط احد اذ ذكره اشرار روح وهو الوجه على ما سطرنا فيها ان منفصلة
 المركبة من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فالتكامل الثاني فلا كلام فيه ولا فائدة في ذكر
 تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الاصل لا متتابع كون قولنا اعدادا زائدا وناقصا مساو
 منفصلة واحدة اذ لو كانت واحدة منفصلة يجب ان يتعين جزوان منها الحكم بينهما بالانفصال
 فاذا فرضنا ان احد الجزئين قولنا العدد اما زائد الجزء الاخير اما احد الباقين على البقين او لا على
 احد مما لا على البقين كانت التركيب من الحليته ومنفصلة على معنى ما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون
 ناقصا او مساويا فلم يكن منفصلة واحدة كذا قال بعض اشرار صريح اقول كون التركيب من حليته منفصلة
 بل كالحل في كونها منفصلة واحدة على ما لا يخفى لمن اراد اني ناسل وتالشها ان تركيبها من جزئين متين
 الحاصل ذلك لان كون احد دفي المثال المذكور مثلاً زائدا يستلزم كونه غير ناقص لا مستلزما حين كل واحد
 منها نقيص الآخر حكم منع الخلو وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لا مستلزما فقيس كل واحد منها
 حين الآخر حكم منع الخلو فليزوم ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا لان مستلزم مستلزم وهو
 مع الاستتاع الجمع بينهما ذلك كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا لا متتابع
 الخلو بينهما اذ كونه ناقصا يستلزم كونه غير مساو وهو مع الاستتاع
 الخلو بينهما وند الوجه مخفض بالمنفصلة الحقيقة ولا يحيرني في مانعة الخلو او مانعة الجمع وجواب اشرار
 جواب عن كل واحد من الوجهة الثلثة على ما لا يخفى وانما لم يذكر اشرار روح الوجهين الآخرين لما
 فيه مما ذكرنا قوله الحق ان المراد بالانفصال في الآخر في المقام اقول يمكن ان يكون المعنى من
 قولنا العدد انا زائد او ناقص مساو مثلاً مجموعها لا يتجمع في احد ولا يخلو العدد من كل واحدة منها
 اعم من كون جزئين الانفصال او لا لان كل جزئين منها لا يتجمع ولا يخلو العدد من كل واحدة منها

واما ان كانا من المعنى الانفصال احدى وجهين المجموع وكذا يمكن ان يكون اثنى من قولنا اما ان
 يكون هذا الشيء لا محجرا ولا شجرة ولا حيوانا ان المجموع يرفعهم بين هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون
 هذا الشيء شجرة او حجرة او حيوانا ان المجموع لا يهتم على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين كل
 جزئين منها فكل من كان ذلك لا سخالة فيه لشي من الوجوه المذكورة او كل واحد منها بمبنى سطح
 اعتبار الانفصال بين كل جزئين كما يعرف بالتأمل بمصادق فيكون تركيبها من اكثر من
 جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر فكم يخرج خلتا فيها الخ اسي اختلاف التقنيين بالحمل بشرط
 بان يكون احدهما محمية والاخرى شريطة سواء كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين بالاجابا
 والسلب بالعدل والتحصيل بان يكون احدهما محمية والاخر سلبية سواء كانتا موجبتين او سالبتين
 او مختلفتين فيها اذا اختلف بالشرط والحمل العدل والتحصيل شمل على جميع اصور المذكورة قوله
 وغير اسي غير الحمل والشرط والعدل والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق والتوجيه الى غير
 ذلك قوله فان تقيين اشي سليه لما كان في زعم بعض ان بين اشي وعدوله متناقضا لا يقتضي
 غير ذلك اشارة الى تعريفه فقال ان بعض اشي سليه لا عدوله بنا على ان اثنى قضيتين هما التعلق
 المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقاها واثني مع عدوله واثنا متماثلين اجتماعا لكن ليس اجتماعا تعين
 ارتقاها عند عدم الموضوع اللهم الا ان تفسير المتناقضين بالمفهومين المتناقضين لذاتهما اما في
 التحقيق والافتقار كما في التناقض او اما في المفهوم بانه اذا قيل احدهما الى الآخر كان في نفسه اشتراكا
 بعد اعنة من الآخر من جميع ما سواه فم يكون اشي وعدوله كالانسان والانسان متناقضين
 لكن في ذلك التفسير بعد غاية بعد هذه المعنى قيل تقيض كلشي رقة سوار كان رقة في نفسه علم
 شي رقي بها ان التقيض بمعنى السلب لا تلتزم لتناقض الحقيقة ليس محض في التقيض بل يكون في
 المفرد ايضا وبيان ذلك انه لو لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سليه وقبيل الى ذات

واحدة لم يكن باجتماعها فيها ولا انقاعها عنها الاكل مفهم سواها يصدق عليها انه انسان اولي صيد
عليه ليس بانسان فبهذا الاعتبار لم يفردان متناقضان كما ان نقيض القاضيتين اللتين هما محو
تأنا متناقضان والقول لمسمون الانسان الماخوذ بهذا الوجه يعقض الانسان بمعنى اسبغ في الترهيب
باختلاف القاضيتين ليس بالجميع لخروج متناقض المفردات عنه ويمكن ان يجاب بان المفهوم الانسان
الماخوذ بهذا الوجه يمكن ان يقضيها بتعيينها ليس بانها تقضي بينه وبين الانسان مجموع متناقض فيها ياخذ
بالتعريف بل المفردات التي تقضيها فان ذلك هو المتناقض ما وجدنا القاضيتين مع بعضهما بانه لا تقضي بينه وبين الانسان
المرتضى قدس شريف مرفوع في حاشي شرح التوحيد واجب عنه بوجه آخر سواء لم يسم احد من هذه التعريفات
مطلق التناقض بل تعريف المتناقض بين قضائيا لان قياس الحلف الذي وهو محمودة في ثبات
المعكوس والنتائج النسبية لا يمكن موقفا الا على انها تقضي بين قضائيا فلم تعلق عندهم الاية لان
مفهوم لمباحث انما يكون بالنسبة الى الاعراض فهو له لعدم الاثبات اى حين عدم الموضوع
لاحتلال الاثبات على انه غير ثابت من حيث انه غير ثابت كما عرفت في مباحث جدول قضائيا
وقد مر من ان المتناقضين هما المفردان المتماثلان لذاتهما اجتماعا وادعاء فلو لم لانها مع
اعتبار الحكم لا تكون مفردة فيه انها مفردة لكن التناقض بينهما في قوة تناقض قضائيا على ما مر
فقد لم لذات اى الاختلاف بالايجاب والسلب يكون مستقلا في ذلك الاتضائيا ولذلك يكون
محتاجا الى امر آخر فانما يتحقق ذلك باختلاف تعيين صدق احدهما وكذلك الامر في قولنا
ان الانسان الحيوان والحيوان لا ياكل الانسان ولا ياكل الانسان الحيوان فلو لم لانها مع
الان حيوان ليس بحيوان سما يكون الاتضائيا المذكورة منه مخصوص ما قد لا يلائم
فان الكليتين كالكليات والخيزيريتين قد يصيدان كما ينبغي ولو كان الذاتان مختلفتين
على ما قد قوله ولا يتحقق ذلك في قيل نقيض تعبيرتها بعينها وذلك كما مر في كلامه

فقد استلزمناه ولا حاجة في تحقق التناقض بين شي ورفعه بعينه له اعتبار شئ من تلك
 الشرائط نعم قد يعبرون في أنها تفني تضايها وتيرة لذلك المرفع فيحتاجون في معرفته لها ذات
 الى تلك الشرائط كما في الحاشي التجريد قوله والزمان فالقول قد تحقق التناقض في شئ قولنا
 زيد اب لعمرو اس لم ينشأ باليوم مع عدم وصدة الزمان قلنا لان تحقق التناقض فيه
 لان صدق وجودها وكذا في الآخر في كسب الذات الاحتمالات بل لم يصرح بالمادة وذلك لان الوجود
 صفة لو تحققته اس لتحقق اليوم والصحيح ان الاعتبار حاصل الكلام في هذا المقام لمصلحة
 ان التغيير في تحقق أنها تفني وحدة النسبية كما يميلان التناقض انما يتحقق اذا ورد الايجاب وطلب
 على شئ واحدة ذلك بان يكون النسبية الحكمية واحدة ويرد الوحدات المذكورة اليها لان وحدة
 النسبية الحكمية مستلزمة لها وكافية في تحقق التناقض بخلاف الوحدات المذكورة في الايجاب
 وطلب كما في امثال المذكورين اذا لم يصدق لا يكون لازما قوله نعمناه ان صدق الاصل
 صدق العكس الخ في ان معناه مع بقا المقدين كما ان قبل التبدل لم يكن بعده معنى انه كان
 صادقا في الاصل في تقدير الخير كان صادق في العكس كذلك الا انها صادقات لثبته فثبت
 حكم الكواذب مع بقا التأكيد كما ان قبله بعده ومن اين نراه ما ذكره اشرح يراد به كون
 المصدقين بحاله يعني مجازا بذكر كل واراد الخير فيه ان مثل هذا الخير انما يكون اذا طلق اللفظ
 الموضوع لكل على الاجمال على الجزئ مثل ان يذكر لفظ لهيب الموضوع للجارح ان المارح
 استغنى ويراد به استغنى او الحركات اما اذا ذكر لكل بالفاظ تدل على اجزاء كل لفظ يدل على
 جزئية فمعرفة ارادة الجزئ المجموع فيه اللفاظ على سبيل المجاز محل حيث قوله اطلاقا للفظ على
 بعض محلاته على بعض الخ لتفصيل قوله معناه ان مجموع تصديق آله لا لقوله يراد به كون التصديق
 بحاله لان اقرار المصدقين والتكذيب بحاله لا يتقبل اقرار المصدقين فقط بحاله واردة الوجود من ابقاء

لا نيا سب قوله بحاله على ما لا يخفى والحق ان ذكر الكذب بهنا وقع استطراداً **قوله** يجوز ان
 يكون المحمول اسم الخ لما ذكره لمصنف في تعليل مسئلة مادة خبرية لا يثبت بها المسئلة الكلية
 على الشارح على وجه كلي وجعل ما ذكره لمصنف كالتقرير بالتمثيل على ما هو عادة وحاصل ما ذكره
 الشارح انه يجوز ان يكون محمول اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول لاعم موضوعاً والموضوع
 الاخص محمولاً لا يكون الحمل فيها بالاض على اعم وذلك لا يصدق كلياً لعدم صدق الاخص بكل
 افراد اعم ولا يلزم ان لا يكون الاخص خاص اعم **قوله** لوجود ملاقات عنواني الموضوع
 والمحمول كالتصادق على شئ واحد والالتزام بما فلا يصح الحمل ونزاهت وبالتصادق بعلم صدق
 الخبرية من الطرفين كمن الاصل بعكس فليصدق الخبرية من بعكس لا صدق الكلية
 والصفات صادقة في كل مادة تادى طرفي تقضية **قوله** لا انا اذا قلنا كل ان حيوان انه
 تقرير للتعليل بالتمثيل كما سبق **قوله** والا ينعض المحرر اه اى ان لم يصدق لاشئ من المحرر
 بان لا تنعاض ارتقاء التقضيين او صدق بعين المحرر ان يصدق بعض الان بحجرات
 صدق الاصل مستلزم لصدق بعكس هذا صفت **قوله** او نظمها كنظم هذه التقضية وهي قولنا
 بعض المحرر ان قولنا لاشئ من الان يجوز ونقول بعض الان يجوز ولا شئ من الان
 يجوز حتى يستج بعض المحررين يجوز دوم وبهذا نأيد صدق السلب الكلي اذا لم يتصادق المحمول
 في ذات ما يتصادق في ذات ما صدق السلب الكلي من الطرفين **قوله** يجوز صدق عكسية
 اساقى مادة تنبأ طرفين في سائتيه كما في المثال المذكور **قوله** لرعاية حدود التقضية فيه
 اى موضوعاتها ومحمولاتها في بعكس **قوله** كما لا يخفى على متبعه وستتبعه اى على تابع
 الشئ وطالبي استنباح بعكس النقيض في كتب الحكيمية نفية تفكيك التفسير صدق المضاد في
 الثاني فالامر ينزاه على تقدير ان يكون متبعه بالعين الموجهة من الاتباع والاما اذا كان مرتب

الشيء أخذ من لمصدا المضارع المحذوف منه أحد التباين وهي تأمل لتعجيل فالأمر أظهر كقول
الأخذ المذكور عند أهل العربية غير معلوم ولا يخفى ما فيه من الصنعة التي هي المحط قوله وهو باب القياس
أي الباب الرابع باب القياس فمقاصد تصديقات الاقيسية والاشكال وضروبها كان
المزج واولى تأمل في تعريفه وتقسيمه باب القياس الكان في تعريف القياس وتقسيمه
يشمل القياس المعقول والمفوق والقول منها كما نقول في تعريفه الحقيقية كالتعريف البسيطة البسيطة
او مركبة لانها ان شئت حقيقة ومعناها على حكيم متفقين بالاجاب والسلب في مركبة نقول
كل انسان ضاحك لادانها فان معناها اجابا يحصل لان سلبية عنه بالفعل وان لم يشتمل
ومعناها على حكيم متفقين بالاجاب والسلب في بنية نقول لئلا كل انسان عيان بالضرورة فان معناها
ليس الاجاب الحيوانية لان ان حقيقة ليس السلب المجزئية عن الانسان اذا عرفت
فان الحقيقة البسيطة المستمرة تلكها وحكمها ونخرج عن هذا التعريف بقيد الاقوال والتعريف
المركبة المستمرة للممكن ان عليها يقال قوله ليس شرط تعيينها قيا سأل لو كانت متكررة كقوله
بحيث لو سلمت لزم منها لادانها قول آخر تسمى قيا سأل فيخرج الاستقراء هو الاستدلال
بالجزئيات المستقر على الكل الذي يشمل تلك الجزئيات وهو التام كانت جميع الجزئيات مستقر
واما غير تام ان لم يكن كذلك نقول ان كل حيوان يحرك فكل الاسفل عند المصنوع وهو كل استدلال علم
فانما رايها الانسان والفريس والبقرة وسائر الحيوانات كذلك وهو غير تام لان جميع الجزئيات
غير مستقرة فيه لان المتصل خارج عنه لانه يحرك فكل الاعلى عند المصنوع وانما الاستقراء
التام سمي قيا سأل مقسما لافادة يعين فلا يخرج عن تعريفه بقيد التام قوله ويشتمل
هو ان يستدل بخبري على خبري اكثر لا شتر اكما في حاشية الحكم كما يقال في الخبر حرام كالتحريم
لا شتر اكما في حاشية حرمت وهو الاستدلال بذا او كان المراد ليدوم العقول الاكثر ليدوم ليدوم

بمعنى الخزم واما اذا كان ما هو اعم من الظن فلا يخرج ان عن التعريف بهذا تعيد قول
 المستلزم بين لاحدتها اى استلزام الكل للخير يعنى ان معنى لزوم القول الآخر بالاقوال
 ان كل قول منها هو حاصل القول الآخر من الاقوال في استلزام كل الخير بل لا بد ان كان كذلك لان كل قول
 على حصول الكل بل الامر بالعكس فاذا كان كذلك يخرج بقولنا عنها عن التعريف
 وايضا يخرج به ما يلزم منه قول آخر بخصوص المادة لا عن نفسها اذا المتبادر من اترم
 عن اشيى اللزوم عن ذلك اشيى كما فى قولنا لاشيى من الاثان يحجز منه لاشيى
 من الاثان كما ذكرنا قبل لكن هذا يخرج بقوله لذهاتها ايضا عن مثل قياس اسوات
 وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق بمحول اولها موضوع الآخر كقولنا آسا
 كسب و ب سادج فاسادج فانها يلزم عنها ان آسا
 سادج لانها بل يوسع ان كل سادج المساد لاشيى سادج كذلك اشيى في ترك
 نقطة مثل اضرب الا ان يراد به مادة عنوان اسواه فقط لكنها غير مشهور قول
 مثل قولنا جز الجوهري الخ والمراد مثل ذلك ان يكون القضية التى يكون واسطة فى الجوهري
 لازمة لاحدى المقدمتين لكنه يكون حدودا مغايرة لحدودها قياسا بل قولنا كما فى اسادج
 والطرفية لان سادج لها وى وكذا طرف الطرف طرف هو كفاى القضية والربعية
 فان نصف النصف ليس نصف وكذا ربع الربع ليس ربع وكذا سائر الكسور قول
 كان اما نه يا نا او مصادراى لو كانت الاخرية مكان النتيجة اما عين المقدمتين
 فيكون نه يا نا او مصادراى الكلام واما عين احدها فقط فيكون مصادرة على المطلوب
 لانها تكون الدعى جز من الدليل بان يكون احدى مقدمته هى مشتقة على الدور
 المستلزم للحال وهو ثبوت اشيى على نفسه فى النتيجة مطلوبة بقرينة على غير التام

المقدمات قوله كذا اجابوا فيه اشارة الى ان في الجواب نظروا فيه ان تعقبت المركبة
 يكون موافقاً من احوال متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر فصدق تعريف عليها بل لا يرب
 والجواب الصحيح ان يعبر المراد باللزم اللزوم على طريق الكتاب كما مر في تعريف الحرف
 قوله اى بصورتها اشارة الى جواب ما ينتج على تعريف الاستثنائي من ان يكون
 النتيجة مذكورة سابقاً وكون تعقيبها مذكوراً فيها بالفعل يستلزم ان لا يمكن لتعديق
 بالنتيجة اومع لتعديق بتعقيبها لا يمكن لتعديق بها وتقرير الجواب ان المراد بذكر النتيجة
 في قياس ذكرها بصورتها اى ذكر احد جزئها على الترتيب الذى فى النتيجة بدون اعتبار
 الحكم فيها وكذا المراد بذكر تعقيب الترتيب الذى ذكر اخيراً لتعقب على ذكره في تعقب الامر
 النتيجة تحت الصدق والكذب المذكور في قياس لا يتجملها قوله موضوع لمطاه اعلم
 ان النتيجة من حيث تفريعها على قياس حصولها مسمى نتيجة ومن حيث ذنبها
 مطلب من قياس مسمى مطلوباً والمراد بالمقدمة منها هى القضية التى جعلت خبر
 القياس ويسمى الموضوع والمجمل حد الكونين للفتية والحد فى اللغة الطرف
 قوله لانه فى الغالب اقل افراده اذ يجوز ان يكون تسمية الموضوع اصغر لتشبه
 اكثر الافراد باكثر الاجزاء قوله لانه ذات الاصغر ويجوز ان يكون من قبيل تسمية
 الكل باسم الجزء والتأنيث كذا الموصوف وكذا الكلام فى وجه التشبيه بالكبرى تشبيهاً لها
 بالهائية اى تشبيه لمقول بالمحسوس والمقدار عبارة عن الامتداد الطولى
 والعرضى قوله يقتضى حكمه حكم لمطاه اى حكم الواسطة وتذكير الضمير بتاويل الواسطة
 والمراد بحكم الواسطة الحكم به على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصل الحكم بالاندرج
 الاصغر فى الاوسط وباندرج الاوسط فى الاكبر استلزم هو الاندرج الاصغر فى الاكبر

واذا كان ينبغي الانتاج يكون اول الانتاج منسحقا اطلاقا لذلك قوله في اثر
 مقدمته الخ فكلت لها شرا فني بهذا الاعتبار تقدم على سائر الاشكال الباقية اى الثالثة
 الاخيرة فكان ثانيا قوله لاشتمالها على الموضوع اطول من الموضوع اشرف من المحمول
 لانه الذي لاحله يطيب المحمول قوله هي الاكبر لاشتمالها على المحمول اطول الذي يطيب
 لاجل الموضوع فيكون انهم من الموضوع قوله اذ لا اشتراك له صلح الاول الخ فافت
 اياه في مقتضىه فكان محتمل من الطبع جدا حتى سقط بعضهم عن درجة الاعتدال فخرج عن جميع
 فحصل بالبعاد والافاضة معا فقولهم مع الايجاب مع صدقها بما هو مع صدق قولنا كل
 انسان حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب صدق قولنا كل انسان حيوان
 وكل فرس حيوان مع صدق اسدي صدق قولنا لاشئ من الانس بغير ولا
 من الناطق بغير مع صدق الايجاب وايضا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانس في جميع
 افراد الناطق مع قطع النظر عما في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للان لا لعدم
 ثبوته له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانس في جميع افراد الفرس مع قطع النظر عما
 في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الفرس للان ولا عدم ثبوته له وهو ظاهر والنتيجة لا بد ان
 يكون لازمة مطلقا من امة ولا شكل الثاني شرط اخر وهو كلية الكلية اذ لو لاها لا يستلزم
 الشكل الثاني في النتيجة كما مر فقولنا لاشئ من الانس بغير بعض الحيوان او بعض
 الصايل فرس بغير قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم او بعض الجسم ليس بحيوان و
 جعل المصريح كقولهم باحد شرطين لاشتمالها في اعمدة جميع شروط الاشكال معللة
 بهذه العللة ولو صورناها بمثال اطع ولو اطع بمثال كمنها بصورة طليها و اعلم انه
 لو كان الشكل الاول وارادوا على نظم لطعم وكان دستورنا في هذا المقصود كان

الثاني لا يحتاج من عقل سليم تدقيق في هذه الاول في استنتاج بطلان الثالث والرابع ثم لمصرح
 بالاول الثاني تعريض بيان شرطها كما في الاول مستحالة ليدرك الانتهاء قصد كليا ضروريا فان قلت ان تعريض
 شرط لكل الاول قلت حيث بين ضرورية بعين التام وضروب الثاني انظر اربعة على مقتضى
 البيان قوله يقتضي سنده ضروريا بناء على انه لا عبارة للشخصية والطبيعية في الاستنتاج
 والافالقياس يقتضي اربعة وسنتين ضربا حاصل من ضرب اصغريات الثمانية في
 الكسريات كذلك ونهار على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية والطبيعية ساقط عن
 درجة الاعتبار قوله باعتبار النتيجة الخ وكذا باعتبار المقدمات لان الموجبتين الكلتين شرط
 من الموجبة وبالسببية الكلية والجزئية والموجبة الكلية من السببية الكلية تامل لان
 ملزوم الملزوم شبيهة وهو قولنا لانه اما ان ينقسم الى الزوج الخ العدوان قبل
 مرة واحدة فهو زوج الفرد والعشرة وان آخره من مرة واحدة فان انتهى تصغيرها
 الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينه فهو زوج الفرد والعشرين زوج ثبت ما ذكره
 الشارح من ان احد ما فرد او زوج الزوج او فرد الفرد اللهم الا ان يضم زوج الزوج الفرد
 القياس لان من يكون شرطية الخ وقد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يذكر فيه النتيجة او
 تقييدها بالفعل فظاهر ان النتيجة او تقييدها لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمات بل
 يكون جزئ منها والمقدمة التي هي جزئ منها شرطية لاحالة واستشرطية لا تحلونها منها ان يكون
 الشرطية المتصلة منتج بوضع المقدم الخ بناء على ان شرطية القياس الاستثنائي بشرط
 ان يكون موجبة كلية لازمية على ما بين في الموطلات فيكون المقدم ملزوما والتالي لازما
 لا شك ان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم لا العكس العكس وتنتهي اللازم يستلزم
 انتفاء الملزوم فلا عكس في المثال في استقلا وبما وقع المقدم ووضع التالي في المثال

في مائة الخلو وبها وضعها فيها اذا كانت اللازمة اى من احد الطرفين مساوية ما كان
 من الطرفين تنقسم الحقيقة متساويان الخ اقول الحكم في شرطية الموجبة اللزومية التي هي احد
 جزئي القياس الاستثنائي بلزوم التالي للمقدم ولا استثنائية للعكس على اركانها اللازمة من
 الطرفين او من احد جانبا استثنائيين التالي ونقيض مقدم ينتج عين المقدم ونقيض التالي
 في مادة مساوات خصوصية المادة للذات المقدمات والمردد بالنتيجة منها ما يكون لذات المقدم
 بلاد واسطة فثبت ان استثنائية عين المقدم ينتج عين التالي لا بالعكس فنقيض التالي ينتج نقيض
 التالي للمقدم بدون العكس مطلقا سواء كانت اللازمة عامة او مساوية كما يجب عن الصورة
 اى كما يجب ان يجب عن الصورة ان يجب عن المادة حتى يعظم الذهن من الجوارى في الحكم
 قوله اعم من ان يكون الخ اى واركانت تلك المقدمات يقينية ضروريات او مكتبات من
 الضروريات اعلم ان الاوسط في البرهان لابد ان يكون علته لنسبة الاكبر الى الاوسط في البرهان
 فان كان علته لوجودها نسبة في الخارج ايضا يسمى برهانا ثانيا لانه يفيد اليقينية في الذهن والخارج
 كما يقال هذا مستغن وكل متعقن الاطلاط فهو محمول هذا محمول فتعقن الاطلاط علته للنسبة
 في الذهن والخارج وان كان علته لها في الذهن دون الخارج يسمى برهانا ثالثا لانه يفيد اليقينية
 النسبة في الخارج دون اليقينية في الذهن محمول فتعقن الاطلاط هذا مستغن الاطلاط في
 وان كان علته لثبوت بعض الاطلاط في الذهن الا انها ليست علته في الخارج بل الامر بالعكس
 قوله وهو يخرج الخ اى قول مولف من مقدمات يقينية يخرجها قوله يشتمل التعريف على تحليل
 كل مركب صادر عن فاعل مختار لا يدر من علة ما وبنية وصورية وفاعلية وعائية لان اعلمته
 ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه المركب ان كان داخلية فاما ان يكون استثنائية بالقوة
 او بالعقل فان كان الاول فهو العلة المادية كالحشيش لاسرود والسكران فهو صورته كالحشيش

السبرية والكان ما يتوقف عليه الشيء فهو لهلية القاعلية والكان لا احل به شيء فهو لغاية فاذا
 صدر المركب عن موجب بالذات يحتاج الى اثبات منها وهو غير العائدية واما البسيطة اصادر
 عن المحال فيحتاج الى القاعلية والعائدية فقط والبسيطة اصادر عن موجب يحتاج الى القاعلية
 فقط واحتياج المركب اصادر عن اجزاء الى العائدية ليس كعلي فيسبب المتكلمين غير المعترلة
 لا لارتياح الى تجا عتدهم مع ذلك فحال منزهة عن الغرض كما بين في موضعة وقد عدا
 من لطايف التعريف اشتراكه على اعلل الارباع باليؤخذ بالقياس لعلل المفهومات
 يصح حملها على المعروف فيعرف الا ان يعرف لنفس كل العلل اذ لا يجوز ذلك لانها مبينة
 للمعمول والتعريف بالمباين لا يجوز قوله المطابقة اي كالمطابقة في الظهور لان اصدور
 هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس المفهومات بل عارضة لها ناشئة عن السبب
 المطلوبات المشهورة بوجوبها كيف ولو كانت مطابقة لاشع حمل على البرهان المعروف لا تنقائمه
 العاقلة لانها وان كانت قابلة للتادراك لكنها فاعلة لتاثيرها قوله على وسط حاضر في الذهن
 اي عند تصور الطرفين والوسط ما يقارن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا كما معتبر في
 قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث قوله الحس الظاهر الحس الظاهر وهو البصر والسمع
 وشم والذوق والسن الباطن وهو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمخيلة فالحواس
 عشرة وتسمى اثنا عشر لكونها مواضع اشور والاثنا قوله وهو معنى بالحدس بالسخ المباد
 والمطالب للذهن وقعه حقيقة ان يتبع المباد المترتبة للذهن فيحصل المطلوب قوله لانه
 تدريجي لان افكاره لا تتقال من المطلوب المشهورة بوجوبه الى المباد ومنها بعد الترتيب
 الى المطلب واعلم ان التجربة والحدسيات لا يكون حجة على غيرهما ان يكون لا يحصل له
 الحدس والتجربة المفيدان للعلم قوله يستحيل العقل طواظهم الخاشعة الى ان ينشأ

الاستحالة كترتهم ليس الا فلا تقيض تحريم قوم لا يجوز العقل كذبهم بقربنية خارجية **قوله**
 ومصادقه اي ما يصدق ويدل على بلوغه صدق التواتر يعني انه لا يشترط فيه عدد معين مثل
 خمسة او اثني عشر او عشرين او اربعين او ستين او غير ذلك على ما قيل بل ضابطة وقوع
 بلا شبهة **قوله** فان العقل يرتب العقل تصور الاتفاق بمباديين عند تصور الارادة والقدرة
 فيرتب في الحال وهي قضية قياسها سها **قوله** من مقدمات مشهورة وقضايا لا يعرف
 بها جميع الناس لبب شهرتها فيا بينهم ما اشتغالها على مصلحتها لقولنا العدل حسن الظن
 واما على طبائعهم من الرقبة نحو مرات الضفائر محمودا وما فيهم من المجلة نحو كشف احوارة مذموم
 والمفقات بهم من عادات كفتح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم
 او من شرائع او من اديان كالامور الشرقية وغيره يادربا تلغ اشبهه تلبس الاوليات ويفرق
 بينها بان الانسان لو فرض نفسه خالية من جميع الامور النافذة لعلمه بالاوليات دون
 المشهورة وهي فتكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة البتة
قوله ويختلف باختلاف بعني ان القضية قد تكون مشهورة في زمان ودون زمان او في مكان
 ودون مكان فكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وادبهم ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب
 صناعتهم واعلم ان اهل الجدل يتألف من اهلكت ايضا فكان الاولى ان يعرفوا بها وهي قضايا سلم
 من الخصم ديني عليه الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة بينهم خاصة او بين اهل علم كسليم فقهاء
 مسائل اصول الفقه العرف من الجدل الزام الخصم او اقسام من هو قاصر عن ادراك مقدمات
 البرهان **قوله** معتقد فيها الامر ساك من الحجرات والكرامات كالانبياء والاولياء و
 اما الاختصاص بها في العقل ودين كالعلم والبرهان في نفعه في تعظيم امر الله تعالى وشقيقته
 على خلقه والعرف من الخطا غيب الناس فيها ينفعها من امورها شريفة ومعاديرهم

لما يعلق الخطباء والوعاظ قوله تنبذ منه النفس والعرض منه افعال النفس بالترغيب والترهيب
ويريد في ذلك ان يكون اشهر على وزن بصوت طيب قوله ولا يكون جتها وكونها شبيهة بالحق
اما بان يكون من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فنقولنا بصورة النفس
المنقوشة على الجدار في كل فرس ما ياتي ان تلك الصورة صاغر اما من حيث المعنى
فقد مر رعاية حقيقة المصنوع في الموجبة لقولنا كل انسان فرس فوئان وكل انسان و
فرس فرس ينتج ان بعض الانسان فرس اعطى فيه ان موضوع اقد متين ليس موجود
او ليس شيء موجود وصدق دليل الان ان النفس وفائدة الخاطئة تعلية الختم اسكانه واعظم
فائدة لها احترار من الخاطئة قال شاعر شععر عرفت بشر لالته ولكن توقية من لا يعرف
الخبر من اشترق فيه قوله اعمدة هي البران قيل قوله تعالى ان السبيل يكذبكم به تهمة
وجاد لهم بالتي هي احسن الكلمة اشارة الى البران والموقف الى الخاطئة وجاد لهم الى الجدل
فيكون كل من اشتهر بعد اعلمها الدعوة الى السبيل الحق ككلمة بالنسبة الى نفس استدلال العدة
هو البران فقط بل انك لانه بعيد اليقين بخلاف الاخرين كما سمع من العدة في البران جلتا
الدينا من اوليها اعلم اقرن لاسن باعين والمجد لرب العالمين فقط

خاتمة المطالب

تمت الحاشية المباركة المنسوبة الى مولانا قاضي محمد علي شيرازي ابي اعوجي العلامة سعد الدين
القشيري في شهر ربيع الثاني في المطبع محمدية واقع دلي كوجي
گندفان زار من اهتمام سنده محمد مرزا خان طبع شد

استمطار

چون سنده چکاره جهان محمد مرزا خان با راجه شيرازي مطبوعه الان از نهايت وقت در سنده در کثيره
مژده بکوشش کما مفي و تقسيم الاکرام فضاء من سنده گندفان زار من اهتمام سنده محمد مرزا خان طبع شد
مقر بولبوليان هم سنده ام قصد طباع ايرج حاشية فرمايد

مرفوع

140

DUE DATE

7114

